التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد "دراسة في جغرافيا الصناعة" باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية

إعداد

دكتور/ محمد خليفة سلام خليفة

مدرس الجغرافيا الاقتصادية ونظم المعلومات الجغرافية

المعهد العالى للدراسات الأدبية– كينج مريوط

DOI: 10.21608/jfpsu.2021.69545.1064

المستخلص

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتنوع المواقع الصناعية؛ وتوزيعها على مختلف المحافظات المصرية؛ وتوزيعها فى مواقع صناعية باعتبارها الأماكن الحاضنة للأنشطة الصناعية المختلفة، والعمل على إمدادها بالبنية الأساسية من خطوط كهرباء ومياه صالحة للاستخدام؛ ووسائل اتصال؛ وشبكات الأنترنت؛ ومواصلات، وخلق شبكة طرق قومية لنقل المواد الخام والبضائع والمنتجات، وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية للمصانع والعاملين بها، إلا أن ما بذل من استثمارات وجهود في مجال التنمية الصناعية المصرية خاصة محافظات جنوب الصعيد ما يزال في حاجة إلى المزيد حيث يوجد الكثير مما ينتظر الصناعة المصرية حيث يعلق الجميع عليها الآمال لقيادة البلاد نحو التقدم والإزدهار، وتأمل الدراسة الحالية إظهار جوانب الضعف والمعوقات، حتي يمكن تشخيص المشاكل الأساسية؛ وتقديم المقترحات والحلول لها، وخاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

وتمتلك مصر (١٥٣) موقع صناعى موزعة على كافة محافظات الجمهورية، يوجد منها ٢٦ موقعاً صناعياً بمحافظات جنوب الصعيد، وهو ما يوازى نسبة ١٧% من إجمالي المناطق الصناعية فى مصر عام ٢٠٢٠م، وتشمل مواقع مصر الصناعية على ما يقرب من ٣٩ ألف منشأة صناعية، ويعمل بها ما يزيد عن ٢,١ مليون عامل باستثمارات (٧٧٢,٦٧ مليار) جنيه.[١] وتختلف تبعيتها الادارية من جهة الى أخرى.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، المواقع الصناعية، نظم المعلومات الجغرافية، محافظات جنوب الصعيد .

[١]) مركز تكنولوجيا المعلومات (٢٠٢١م)، قاعدة بيانات السجل الصناعى، بيانات غير منشورة، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، القاهرة، مصر.

Abstract

Recently increased interest in the diversification of industrial sites; And distributing it to the various Egyptian governorates; And distributing them in industrial sites as incubators for various industrial activities, and working on supplying them with the infrastructure of electricity and water lines suitable for use; Means of communication; And internet networks; And transportation, and the creation of a national road network to transport raw materials, goods and products, And other necessary needs for the factories and their workers, but the investments and efforts made in the field of Egyptian industrial development, especially the governorates of southern Upper Egypt, still need more, as there is much awaiting the Egyptian industry, where everyone pinned hopes on it to lead the country towards progress and prosperity, The current study hopes to show the weaknesses and obstacles, so that the basic problems can be diagnosed; And to present proposals and solutions to them, especially in light of regional and international changes.

Egypt has (153) industrial sites distributed all over the governorates of the Republic, of which there are 26 industrial sites in the governorates of southern Upper Egypt, which is equivalent to 17% of the total industrial zones in Egypt in 2020 AD, and Egypt's industrial sites include nearly 39 thousand industrial establishments, More than 2.1 million workers are employed in it, with investments of (772.67 billion) pounds[1]. Its administrative dependence varies from one side to the other.

***keywords*: industrial development, industrial sites, geographic information systems, southern Upper Egypt.**

[1] Information Technology Center (2021 AD), Industrial Registry Database, unpublished data, Industrial Development Authority, Cairo, Egypt

تمهيد:

تعد جغرافية الصناعة أحد أهم فروع الجغرافيا الاقتصادية، التى تهتم بدراسة الأنشطة الصناعية؛ والمواقع الصناعية؛ وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها من حيث دراسة تركيب هذه المواقع؛ ووظيفتها، ومدى أثرها على كل عنصر من عناصر النشاط الاقتصادى في منطقة ما.[١] الأمر الذى يتطلب الإهتمام بالصناعة والنهوض بها وتطويرها، وذلك لأهمية الدور الذى تلعبه الصناعة فى تحسين المستوى الإقتصادى والإجتماعى، وخاصة بعد تضخم حجم السكان الذى بلغ نحو (١٠٠) مليون نسمة حسب تقديرات يناير ٢٠٢٠م [٢] ، ويساعد ذلك فى فهم الدور المهم الذى تقوم به الصناعة في رفع مستوى المعيشة.

ويقاس مدي تقدم الدول بمدي تقدمها في الانشطة الصناعية من ناحية الكم والنوع والجودة، لذا تسعى مصر [٣] جاهدة للاستثمار في الصناعة بشكليها الاستخراجية والتحويلية، وقد بذلت الدولة المصرية جهوداً كبيرة لملاحقة ركب التقدم الصناعي علي المستوي العالمي.

وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتنوع المواقع الصناعية؛ وتوزيعها على مختلف المحافظات المصرية؛ وتوزيعها فى مواقع صناعية باعتبارها الأماكن الحاضنة للأنشطة الصناعية المختلفة، والعمل على إمدادها بالبنية الأساسية من خطوط كهرباء ومياه صالحة للاستخدام ؛ ووسائل اتصال؛ وشبكات الأنترنت؛ ومواصلات، وخلق شبكة طرق قومية لنقل المواد الخام والبضائع والمنتجات، وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية للمصانع والعاملين بها، إلا أن ما بذل من استثمارات وجهود في مجال التنمية الصناعية المصرية خاصة محافظات جنوب الصعيد ما يزال في حاجة إلى المزيد حيث يوجد الكثير مما ينتظر الصناعة المصرية حيث يعلق الجميع عليها الآمال لقيادة البلاد نحو

---

[١]) إبراهيم شريف وأخرون (١٩٨١م)، جغرافية الصناعة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد ،العراق.
[٢]) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، التقديرات السكانية ، القاهرة، فبراير، ٢٠١٥.
[٣]) سوف نستخدم فى هذا البحث مصطلحات، مصر، الجمهورية، البلاد على أنها مرادفات تؤدى المعنى نفسه.

التقدم والإزدهار، وتأمل الدراسة على إظهار جوانب الضعف والمعوقات، حتي يمكن تشخيص المشاكل الأساسية؛ وتقديم المقترحات والحلول لها، وخاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

وتمتلك مصر (١٥٣) موقع صناعى موزعة على كافة محافظات الجمهورية، يوجد منها ٢٦ موقعاً صناعياً بمحافظات جنوب الصعيد، وهو ما يوازى نسبة ١٧% من إجمالي المناطق الصناعية فى مصر عام ٢٠٢٠م، وتشمل مواقع مصر الصناعية على ما يقرب من ٣٩ ألف منشأة صناعية، ويعمل بها ما يزيد عن ٢,١ مليون عامل باستثمارات (٧٧٢,٦٧ مليار) جنيه.[١] وتختلف تبعيتها الادارية من جهة الى أخرى.

وتعمل الدراسة الحالية جاهدة على الكشف عن خريطة التنمية الصناعية بمحافظات جنوب الصعيد حتى عام ٢٠٢٠م، وهذه المحافظات هى (البحر الاحمر، سوهاج، قنا، الاقصر، أسوان) كما جاءت وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم (٤٩٥ لسنة ١٩٧٧) بتقسيم جمهورية مصر العربية إلي ٧ أقاليم اقتصادية يضم كل اقليم عدد من المحافظات المصرية. وتتناول الدراسة تطور خريطة الصناعة بتلك المحافظات، وتوزيعها الجغرافي، والانشطة الصناعية القائمة، بالإضافة الى مقومات الصناعة بها، والمشكلات التي تواجه التنمية الصناعية، ومستقبلها بمحافظات جنوب الصعيد بإعتبارها من المناطق الواعدة في مستقبل الصناعة المصرية لما يتوفر بها من مواد خام متنوعة قد تساعد على عمل نقله نوعية في مستقبل التنمية الصناعية في مصر.

[١]) مركز تكنولوجيا المعلومات (٢٠٢١م)، قاعدة بيانات السجل الصناعى، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، القاهرة، مصر.

أولاً: مشكلة البحث: –

تتلخص مشكلة البحث فى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي، والذي يتفرع منه العديد من الأسئلة الفرعية، وذلك على النحو التالي:

مدى كفاية خريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد [1] الحالية، وتوزيعها الجغرافي لاستيعاب كافة الأنشطة الصناعية المختلفة؟، وهل توطينها الصناعي كان صحيحاً؟ وهل تخدم مجالات التنمية الشاملة خاصة التنمية الصناعية ؟، وما هى الخطط المستقبلية للتنمية الصناعية في تلك المحافظات؟

١– هل يظهر التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد اتجاهات توزيعيه جديدة للصناعة فى المستقبل تتوافق مع توزيع مقومات الصناعة في باقى محافظات مصر ؟

٢ –هل القائمون على التخطيط الصناعي فى مصر يعملون على تنويع الأنشطة الصناعية أو التوسع فى الصناعات ذات الميزة النسبية، أو الاستسلام للأمر الواقع والتوجه نحو الصناعات غير المجدية؟

٣ –هل يكشف نمط التوزيع الجغرافي لخريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد بمصر عن اتجاهات توزيعية جديدة للصناعة فى المستقبل تتوافق مع توزيع مقومات الصناعة فى منطقة الدراسة؟

٤ – ما هى المشكلات التى تواجه التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد ؛ والأنشطة الصناعية بها حتى نتمكن من وضع حلول لهذه المشكلات؟

٥– مدى تفهم المسؤولين لتطوير أحجام المصانع والعاملين بها والاستثمارات والعمل على تطويرهم؟، ومدى تفهمهم لحل المشاكل التي تقابل أهم عناصر العملية الإنتاجية؟

[1] تستخدم الدراسة الحالية مصطلح المواقع أو المناطق أو المدن الصناعية، أو التجمعات الصناعية جميعها على انها مرادفات تؤدى نفس المعنى وهو الحيز المكانى الذى يشمل على تجمع العديد من المصانع والعديد من الأنشطة الصناعية المختلفة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع: -

١- الأهمية الاستراتيجية لخريطة التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد؛ والتى تشارك بتوفير الإنتاج الصناعي؛ وخلق فرص العمل؛ وتوفير العملة الصعبة مما يؤهلاها الى احتلال مركز متقدم فى مجالات التنمية الشاملة خاصة التنمية الصناعية.

٢- تعد الصناعات المختلفة من الأهمية بمكان ما لتشارك في الناتج القومى للبلاد حيث تشارك بنحو ما يقرب من ٢٣,٣% من قيمة الناتج المحلى للبلاد.

٣-وفرة البيانات الإحصائية التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والمعلومات، ووفرة الخرائط التي تصدرها وزارة الاسكان والتعمير؛ وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة؛ ووزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، ووزارة الاستثمار والمناطق الحرة.

٤- إلقاء الضوء على المشاكل المتعلقة بخريطة التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد، وأماكن توزيعها الجغرافي، ومدى إسهامها في الناتج القومي، وكيفية معالجة القصور، مع وضع التوصيات والمقترحات المناسبة للنهوض بها.

ثالثاً: أهداف البحث:-

١-دراسة الوضع الراهن لخريطة التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد حتى عام ٢٠٢٠م من خلال عرض تطور تلك الخريطة الصناعية، وتوزيعها الجغرافي على محافظات منطقة الدرراسة.

٢- دراسة وتحليل صورة التوزيع الجغرافى الحالي للمواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد، وأنماط هذه المناطق مع التعرض لمقومات التوطن الصناعي.

٣-دراسة خريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد المستقبلية حتى عام ٢٠٣٢م، في إطار خطط الدولة المستقبلية.

٤-الوقوف على مستقبل التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد من خلال رصد المشكلات التى تواجهها تلك المواقع الصناعية في منطق الدراسة.

٥-إعداد قاعدة بيانات جغرافية متكاملة عن المواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد؛ ومدى تطورها، وإبراز جهود التنمية، ورصد دور الدولة فى هذا المجال باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، بغرض مساعدة متخذي القرار فى الوصول الى القرار السليم بشأن المواقع الصناعية فى بتلك المحافظات.

٦- إيجاد الحلول والدراسات الفعلية للنهوض بخريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد من خلال اقتراح خريطة مواقع صناعية جديدة مع الأخذ فى الاعتبار مدى ملاءمة هذه المناطق للأنشطة الصناعية ومطابقة الشروط والمعايير البيئية.

٧-مدى قدرة خريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد فى جذب الاستثمارات في الأنشطة الصناعية المختلفة ؟ وما مدى فاعليتها في تحقيق تنمية إقليمية؟

٨-هل توجد معوقات لتنمية خريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد؟ وماهي هذه المعوقات التي تحول دون استغلال تلك الإمكانات؟ وسبل التغلب عليها؟

٩-ما مدى إمكانات ومقومات لتوطين الصناعة في فى محافظات جنوب الصعيد ليكون القطاع الصناعي قطاعا قائدًا ورائدًا في الاقتصاد المحلي والناتج القومى للبلاد.

رابعاً: مناهج وأساليب الدراسة: -

أ - مناهج الدراسة: -

يعتمد البحث على العديد من المناهج العلمية.

١- **المنهج التاريخى:** والذى يهتم بدراسة التطور التاريخى للصناعة فى منطقة الدراسة ، ومراحل التطور المختلفة منذ نشأتها وحتى الوقت الحالى لمعرفة الخلفية التاريخية للصناعة الحالية.

٢- **المنهج الأصولي:** الذي يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك يعتمد البحث على منهج دراسة الحالة (Case Study)، والذي يعد المسلك الرئيس لهذا البحث، حيث يتم دراسة التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد.

٣-المنهج الإقليمي: وقد استخدم الباحث المنهج الإقليمي علي اعتبار أن الدراسة تتناول التنمية الصناعة في إقليم محدد وهو فى محافظات جنوب الصعيد فى مصر.

٤- منهج التحليلي المكانى: وسوف يتم الإعتماد على هذا المنهج من خلال تتبع ودراسة النشاط الصناعى فى منطقة الدراسة فى إطارها المكانى حسب تطورها الزمنى ، كما أن هذا المنهج يحمل بين طياته العمل الميداني، والذي يشكل دورا فاعلاً في هذا الإطار، ويعتمد على دراسة نماذج من مشكلات خريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد فى مصر، ووضع الحلول لها، ويظهر ذلك في تقسيم النتائج وإعادة التخطيط والنظرة المستقبلية لخريطة الصناعة بمنطق الدراسة الحالية.

ب - أساليب الدراسة:-

استخدمت الدراسة العديد من الأساليب على النحو التالى:-

١- الاسلوب الكارتوجرافى: وهو أحد الأساليب الجغرافية المهمة والذي يستخدم للتعبير عن البيانات والإحصاءات وإخراجها فى صورة مرئية مبسطة وقد استخدام الأسلوب الكارتوجرافي الآلي؛ حيث تم رسم الخرائط الصناعية آليا، واستخدمت برامج وتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية [١] في إعداد ورسم الخرائط للمواقع الصناعية.

٢- الأسلوب الكمي: تم استخدام الأسلوب الإحصائي في بعض مراحل هذه الدراسة، وتحليل كافة المعطيات والبيانات التي تم التوصل إليها، سواء كانت بيانات مكتبية أو رقمية، أو ميدانية، ومن ثم إدخالها وربطها جميعًا ثم تحليلها، ورسم صورة دقيقة للوضع الراهن.

٣- اسلوب نظم المعلومات الجغرافية [٢] (GIS): أحد الأساليب الجغرافية الحديثة، ويستخدم للتعبير عن البيانات والإحصاءات المكانية وإخراجها فى صورة مرئية مبسطة،

---

(١) تم استخدام UTM Projection, Datum WGS84, Spheroid WGS84, and Zone36 North في عملية التصحيح الهندسي، بحيث تنطبق الصور والخرائط بعضها فوق بعض، وتم استخدام برنامج ARC GIS 10.5 With Extensions وهو أحد برامج نظم المعلومات الجغرافية في القيام On Screen Digitizing، والحصول على القياسات المختلفة، وفي إعداد الخرائط وإخراجها.

٢) استخدم برنامج Erdas Imagine 8.6 وهو أحد برامج الاستشعار عن بعد في ضبط إحداثيات الخرائط وصور الأقمار الصناعية، وتم استخدام UTM Projection, Datum WGS84, Spheroid WGS84, and Zone36

وتم استخدام برنامج (ARC GIS10.5 With Extensions)، في إعداد وإنتاج الخرائط. حيث تعتبر الخريطة مصدر من مصادر الدراسة الأساسية.

طريقه الدراسة المتبعة فى إنتاج الخرائط باستخدام تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية [1] **:-**

أ – إنشاء قاعدة البيانات الجغرافية (Geo Database- GDB):

١- داخل تطبيق (ARC Catalog) تم إعداد قاعدة البيانات الجغرافية تمثل المحتوى الأساسي (Container) الذي يحتوى على الخرائط الورقية (Raster Data)، والطبقات الجغرافية الرقمية (Vector Data)، التى يتم تخزينها داخل قاعدة البيانات (GDB) حتى تساعد فى الحصول على نتائج دقيقة، بالإضافة إلى عمل بعض التحليلات المكانية، والعمليات الإحصائية والبيانية، ويتم تنفيذ ذلك على عدة خطوات داخل تطبيقات البرنامج.

٢ – عملية سحب الخرائط بواسطة جهاز الماسح الضوئى (Scanner) فيما يعرف بعملية (Maps Scan) بدرجة وضوح (٢٠٠ db) ، وذلك فى برامج خاصة بسحب الخرائط الورقية مثل (Photoshop CS) .

٣ – إدخال إحداثيات الخرائط (X&Y Coordinate System Map) الموجودة على اللوحات الطبوغرافية حتى يستطيع البرنامج أن يتعرف على إحداثياتها الجغرافية الصحيحة، وهو ما يعرف بعملية (Geo Reference Map) .

٤ – تم عمل تجميع لعدد اللوحات الطبوغرافية التى تغطى منطقة الدراسة فى لوحة واحدة وهو ما يعرف بالموزايك (Mosaic Maps) .

North في عملية التصحيح الهندسي، بحيث تنطبق الصور والخرائط بعضها فوق بعض، وتم استخدام برنامج ARC GIS 10.2 With Extensions

وهو أحد برامج نظم المعلومات الجغرافية في القيام On Screen Digitizing، والحصول على القياسات المختلفة، وفي إعداد الخرائط وإخراجها.

١) محمد خلفة سلام (٢٠١٦م)، مدينة برج العرب الجديدة دراسة فى جغرافية الصناعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها، ص ص ٣٨١ :٣٨٤ .

٥ – إعطاء الخرائط المسقط المناسب (Map Projection)، وهو(Geographic – Coordinate System : GCS_Egypt_1907) .

٦ – تحديد الطبقات الجغرافية (Layers) المطلوب رسمها من خرائط الموزايك للمنطقة، وتحديد أنوعها سواء كانت على شكل (خطية، نقاطية، مساحات مغلقة) (Polygons, Pointes , Lines)، وهو ما يتمثل فى الدراسة الحالية فى الطبقات الصناعية مثل (المناطق الصناعية، قطع الآراض الصناعية، المرافق ، البنية والأساسية) أما الطبقات الغير صناعية مثل (الطرق، الترع ، السكة الحديد، العمران، حدود الدولة، حدود المحافظات، حدود المراكز).

٧– اعتمدت الدراسة على الطبقات الصناعية المنتجة بواسطة هيئة المجتمعات العمرانية بمقياس رسم (١:١٠٠)، حيث تم رفع قطع الأراضي الصناعية وتقسيمها بواسطة أجهزة الرفع المساحى التى تعرف باسم (Total Station).

٨ – إضافة الحقول (Fields)، إلى الطبقات الجغرافية والتى تم إدخال البيانات الجدولية بها أو ما يعرف (Attribute data)، حيث تم اضافة العديد من الحقول التى تحمل البيانات الخاصة بموضوع الدراسة مثل (أسم المصنع، العنوان، المساحة، المنطقة الصناعية، رقم المصنع، العمال، رأس المال، التكاليف الاستثمارية، سنة الانتاج، موقف الترفيق، ملكية رأس المال، القطاع الصناعى، النشاط الصناعى).

٩ – عملية التحويل من خرائط ورقية إلى رقمية (Conversion From Raster To Vector) أو ما يعرف بمرحلة الـ (Digitizing Map)، وفيها يتم تحويل كافة الظاهرات الموجودة فى الخرائط، ويقصد بها الاشكال (الخطية، المغلقة، النقاط) وتحويلها إلى الترقيم الالى بواسطة أدوات الرسم المتاحة فى البرنامج.

خامساً: مصادر البيانات:-

تتعدد مصادر البيانات الخاصة بخريطة التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد بمصر، وأهم هذه المصادر ما يلى:

أ- **الخرائط:**

تعد الخرائط أحد أهم مصادر الدراسة وتم بواسطتها الحصول على العديد من البيانات من أهمها طبقات الأساس، طبقة الطرق؛ وبعض الظاهرات الطبيعية، واعتمدت الدراسة على:

١- **الخرائط الطبوغرافية** مقياس ١:٥٠,٠٠٠: انتاج الهيئة المصرية العامة للمساحة المشروع الفنلندي عام,١٩٩٧

٢- **الخرائط مقياس** ١:٥٠٠٠ إنتاج وزارة الإسكان والتعمير، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة ٢٠١٠.

ب- **الصور الأقمار الفضائية المتاحة:** فى برنامج (Google Earth Pro.7) عام ٢٠٢٠م.

وسوف تلقي الدراسة الضوء علي النقاط الرئيسة التالية:

أولاً: الأقاليم الصناعية في مصر عام ٢٠٢٠م:-

ثانياً: تطور المواقع الصناعية في محافظات جنوب الصعيد خلال الفترة من (١٩٥٢-٢٠١٥م):-

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لخريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م:-

رابعاً: مقومات الصناعة في محافظات جنوب الصعيد:-

خامساً: مستقبل التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد بين المشكلات وكيفية التغلب عليها:-

سادساً: الخاتمة: -

المراجع:-

أولاً: الاقاليم الصناعية في مصر عام ٢٠٢٠م:-

تتناول الدراسة الحالية الأقاليم الصناعية فى مصر لبيان منطقة الدراسة احد الاقاليم الاقتصادية الرئيسية فى مصر، وهى محافظات جنوب الصعيد وما بها من مواقع صناعية حتى تستطيع مقارنة محافظات منطقة الدراسة بباقي المحافظات فى مصر، وتعتبر الاقاليم الصناعية فى مصر محدودة الانتشار والتركز إذا قورنت بالأقاليم الصناعية فى الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو دول غرب أوروبا أو روسيا الاتحادية أو اليابان [١]، ويرجع ذلك إلى أن مصر تصنف من بلدان النامية من الناحية الصناعية، كما أن هيكل الصناعة قليل الحجم، وقد كان اختيار مواقع المصانع قبل عام ١٩٥٢ يخضع لتحكم رؤوس الأموال الخاصة، وسيطرتها على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة؛ إذ أن هدف المشروعات الصناعية كان تحقيق أقصى ربح ممكن دون النظر إلى الغايات الوطنية، أو تنمية المجتمع

واتجهت الصناعة دون ما قيود إلى الأماكن التى يرى فيها أصحابها وفراً لمشروعاتهم يتمثل ذلك فى الاستفادة من المرافق العامة القائمة، والقرب من مراكز التسويق مما جعل القاهرة والإسكندرية مراكز جذب للمواقع الصناعى حيث تركزت فيهما وحدهما حوالى ٦٠% من المصانع القائمة فى ذلك الحين، وتركزت بقية المصانع فى مدن المحلة الكبرى وكفر الدوار والسويس. وترتب على هذا أن توافرت فى أماكن تركيز المشروعات الصناعية كافة التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية، بينما افتقرت باقى المناطق إلى هذه التسهيلات، مما أدى إلى هجرة أبناء الأقاليم والريف تدريجياً إلى محافظتي القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن حيث تتوفر فرص أفضل للعمل[٢].

وواقع الحال يؤكد أن مصر لا تتمثل بها أقاليم صناعية بقدر ما هى مناطق او مواقع او مدن صناعية تنتشر فى أرجاء البلاد الواسعة متباينة فى كثافتها الصناعية،

---

[١]) عمر السكندرى وسليم حسن (١٩٩٦م)، تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر، صفحات من تاريخ مصر، مكتبة مدبولى، ص ٢١٨.

(٢) محمد العتر(١٩٧٧م)، الصناعة فى مصر، الحاضر والمستقبل، مؤسسة روزاليوسف، القاهرة، ص ٩٥.

وعلى طول خط الصعيد بدرجة أقل من نظيرتها فى الدلتا المصرية[١] فى حين أشارت إحدى الدراسات[٢] أنه لا توجد فى مصر أقاليم صناعية بقدر ما هى إلا مدن صناعية مستقلة بعضها يقع فى الوجه البحرى مثل الإسكندرية، دمنهور، كفر الدوار، طنطا، كفر الزيات، المحلة الكبرى، دمياط، المنصورة، الزقازيق، بلبيس، وشبرا الخيمة، وذلك كان واقع الحال قبل قيام ثرةر يوليو عام ١٩٥٢م، هى الصورة التى تغيرت فيما بعد لتصبح اكثر اعتدالا من قبل.

وتنقسم مصر الى (٧) أقاليم اقتصادية وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ (*)، وتختلف نسبة ما يستحوذ عليه كل إقليم من مناطق الاستثمار الصناعي عن الأخر شكل (١)، ويضم كل إقليم عدد من المحافظات المصرية على النحو التالى:

١ – إقليم القاهرة : ويضم ٣ محافظات (القاهرة، الجيزة، القليوبية)، وتعد مدينة القاهرة قلب الإقليم المتنوع صناعياً ثم مدينة المعادى وحلوان وطرة والتبين والتى تتميز بالصناعات المعدنية والهندسية ومواد البناء والمنسوجات، وغير ذلك من المناطق الصناعية بمحافظة القاهرة، وتضم محافظة الجيزة إمبابة كمركز لصناعة المنسوجات والكبريت والأبلكاش وتعد بؤرة الصناعات الكيماوية والدوائية والتبغ (إيسترن كومبانى)، والحوامدية مركزا للصناعات الغذائية والعطور وساقية مكى لصناعة المبردات ومنيل شيحة لصناعة المراجل البخارية، وطناش لصناعة المواسير.

(١) محمود محمد سيف (١٩٩٠) المواقع الصناعية، دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ص ٤٠٨.

٢) حسين كفافى: رؤية عصرية للمدن الصناعية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١ – ٢٠٤.

*) قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلي أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئة التخطيط الإقليمي.

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-طبقة الإقاليم الصناعية وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلي أقاليم اقتصادية.

شكل (١) التوزيع الجغرافى للإقاليم الصناعية فى مصر عام ٢٠٢٠م

٢-إقليم الدلتا: ويضم ٤ محافظات (دمياط، كفر الشيخ، الدقهلية، المنوفية)، ويقسم الى ٣ اقاليم فرعية (إقليم شمال غرب الدلتا، إقليم وسط الدلتا، إقليم جنوب شرق الدلتا)، وتعتبر محافظة المنوفية قلب هذا الإقليم الصناعى نظراً لكثرة المواقع الصناعية القديمة والحديثة بها.

٣ – إقليم قناة السويس: ويضم ٥ محافظات (بورسعيد، شمال سيناء، جنوب سيناء، الاسماعيلية، الشرقية، السويس) وتعد السويس هى مركز الاقليم، كمركز للصناعات الكيماوية والبترولية وتوليد الكهرباء وقطع الأحجار، والإسماعيلية والتى تعد مركز الصناعات الهندسية وبناء السفن والأجهزة واللمبات الكهربائية ومنتجات الألبان، ثم بورسعيد للصناعات الغذائية وعلى رأسها صناعة ملح الطعام وتجفيف وتعليب الأسماك، وصناعة المنسوجات وإصلاح السفن.

٤ – إقليم الاسكندرية: ويضم محافظات (البحيرة، الاسكندرية، مطروح)، وتعد محافظة الاسكندرية هى قلب الاقليم الصناعى، وتغلب عليه الصناعات الغذائية، وصناعة تكرير البترول، والسفن البحرية.

٥- إقليم شمال الصعيد: ويضم ٣ محافظات وهى (الفيوم، بنى سويف، المنيا)، وتعد محافظة بنى سويف هى قلب الإقليم الصناعى، وتغلب عليه الصناعات الغذائية، والصناعات المرتبطة بمواد البناء مثل الأسمنت .

٦-إقليم وسط الصعيد: ويضم محافظتين فقط وهى(أسيوط، الوادى الجديد)، وتعتبر محافظة أسيوط هى قلب الإقليم، وتغلب عليه الصناعات الغذائية المختلفة.

٧- إقليم جنوب الصعيد (منطقة الدراسة): ويضم ٥ محافظات وهم (البحر الأحمر، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان)، وتعد محافظة قنا هى قلب الإقليم الصناعى، وتغلب عليه صناعة السكر إعتماداً على توافر المادة الخام ممثلة فى القصب المتوفر بكثرة فى محافظات جنب الصعيد.

ثانياً: تطور المواقع الصناعية في محافظات جنوب الصعيد خلال الفترة من (١٩٥٢-٢٠١٥م):-

تعتبر دراسة التطور التاريخى للصناعة أهمية خاصة؛ وذلك لاستشعار فكرة الوجود الصناعى, وسبل ممارسة السكان للصناعة, فالنشاط الصناعى قديم قدم وجود الأنسان ذاته فما من مجتمع الإ ومارس سكانه العمليات الصناعية بدرجة او باخرى.[١]، وسوف تتناول الدراسة تطور خريطة الصناعة فى محافظات جنب الصعيد، وتطور المصانع؛ والعاملين؛ والاستثمارات بها على النحو التالى:

أ- تطور التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد على مستوى الاقاليم الصناعية خلال الفترة (١٩٥٢-٢٠١٥):

تعد دراسة تطور خريطة الصناعة من الأهمية بمكان ما فلا يمكن فهم الوضع الحالي دون التعمق في دراسة الخلفية التاريخية لها، ويمكن التعرف على أوضاع الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد والتعرف على أوضاع المواقع الصناعية من خلال دراسة التطور العددي لتلك المواقع المنتشرة؛ والمنشآت الصناعية، والعاملين بها والاستثمارات الصناعية، حيث طرأت على خريطة الصناعة **فى محافظات جنوب الصعيد** العديد من التغيرات الصناعية من حيث أعداد المواقع الصناعية؛ والمنشآت الصناعية والعاملين والإستثمارات، وذلك خلال الفترة (١٩٥٢ – ٢٠١٥م)، وهى فترة زمنية تزيد على ٦٢ عاماً شهدت خلالها البلاد تطورًا صناعياً مستمراً، وزيادة كبيرة في المواقع الصناعية؛ وأعداد المنشآت، وكذلك العاملين، فضلاً عن زيادة رأس المال المستثمر، والجدول التالى يوضح التوزيع الجغرافى لخريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد خلال الفترة من (١٩٥٢-٢٠١٥م).

---

[١] محمد محمود الديب، (١٩٩٩م)، الصناعات الغذائية فى مصر ، تحليل فى التنظيم المكانى والتركيب والأداء ، الأنجلو المصرية . القاهرة ص ٤٣.

جدول (١) تطور التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد على مستوى الاقاليم الصناعية خلال الفترة (١٩٥٢-٢٠١٥م)

الاقليم الصناعى	المحافظة	١٩٩٠ – ١٩٩٩	٢٠٠٠ – ٢٠٠٩	٢٠١٠ – ٢٠١٥
إقليم جنوب الصعيد	البحر الاحمر	٠	٤	٤
	سوهاج	٢	٦	٦
	قنا	٣	٥	٥
	الاقصر	١	٢	٣
	اسوان	١	١	٢
الاجمالى		٧	١٨	٢٠

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات:

١-الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، وغير مبوبة، أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠١٩م.

٢- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بيانات غير منشورة وغير مبوبة أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠٢٠٠م.

٣-النسب المئوية من حساب الباحث.

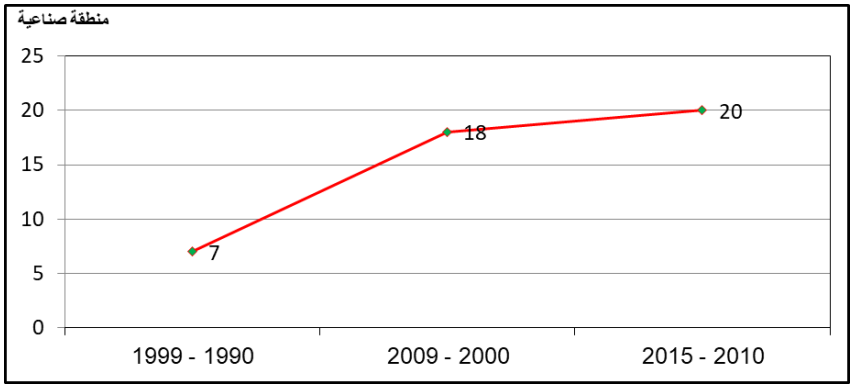

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات الجدول السابق.

شكل (٢) التطور العددى للمواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد فى الفترة من (١٩٥٢-٢٠١٥م)

يتضح من الجدول (١) والشكل (٢) ما يلى:

يمكن تقسيم المراحل الزمنية التى مرت بها خريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد حسب بيانات الجدول السابق الى ٣ مراحل زمنية على النحو التالى:

١-المرحلة الاولى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م: وحسب البيانات الواردة فى الجدول السابق لم يكن هناك فى مصر كلها حتى عام ١٩٧٩م، سوى ١٩ موقعاً صناعياً تستحوذ العاصمة محافظة القاهرة وحدها على (٩) مواقع صناعية فقط، ولم يكن يوجد مواقع صناعية مخططة بمنطقة الدراسة سوى نقاط صناعية قليل بمدينة قنا خاص مجمع الامونيوم، وصناعات تكرير السكر.

٣-المرحلة الثانية من (١٩٩٠- ١٩٩٩م): وهى الفترة التى شهدت فيها مصر الاتجاه الى تجربة المدن الصناعية الجديدة حيث صدر العديد من القرارات لإنشاء مدن الجيل الاول الصناعى مثل (مدينة ٦ اكتوبر- برج العرب الجديدة- مدينة بنى سيف الجديدة- العاشر من رمضان- بياض العرب- كوم أشيم الخ) لذا شهدت البلاد نمواً كبيراً فى المواقع الصناعية؛ وتوزيعها على محافظات جديدة لم يكن بها اى مواقع صناعية من قبل تلك الفترة، وهو ما يفسر زيادة المواقع الصناعية فى منطق الدراسة حيث ظهرت ٧ مواقع صناعية خلال الفترة من عام (١٩٩٠-١٩٩٩م)، منهم ٢ موقع فى محافظة سوهاج، و٣ مواقع فى محافظة قنا، وموقع واحد فى الاقصر ومثله فى محافظة اسوان.

٤-المرحلة الثالثة خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٥م): وشهدت تلك الفترة زيادة كبيرة فى المواقع الصناعية وانتشارها فى كل محافظات مصر حيث شهدت تلك الفترة الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على الصناعة فى الناتج القومى للبلاد بجانب قطاع السياحة، وفى تلك الفترة زادت المواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد لتصبح ١٨ موقعاً عام ٢٠٠٠ ثم زادت لتصل الى ٢٠ موقعاً فى نهاية فترة الدراسة عاماً يعنى زيادة الاهتمام بأهمية الصناعة والاتجاه نحو توزيع مواقعها على مختلف محافظات جنوب الصعيد خلال تلك الفترة الممتدة لنحو ٢٥ عاماً.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لخريطة الصناعة فى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م:-

تهدف دراسة الخريطة الصناعية فى منطقة الدراسة الى معرفة التوزيع الجغرافي للمواقع الصناعية وإيضاح الاختلافات المكانية للأنشطة الصناعية بها [١]، والتعرف على أماكن التركز الصناعى المختلفة، وفيما يلى تتناول الدراسة التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م موزعة على مستوى الأقاليم الصناعية حسب التبعية الإدارية لكل موقع صناعى.

أ-التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م.

تهدف الدولة من وراء إنشاء وتوزيع خريطة المناطق الصناعية المخططة إلى تشجيع؛ ودعم التصنيع فى الدولة، حيث أقامت الدولة العديد من المواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد جدول (٢) بغرض نشر الصناعة؛ وتوزيعها، والقضاء على التركز الصناعى فى نطاق القاهرة الكبرى والاسكندرية؛ والتخفيف عن المدن الكبرى، وحماية الأرض الزراعية؛ والحفاظ عليها، والاتجاه نحو الصحراء، وخاصة المناطق القريبة من المدن الكبرى والمجاورة لها خاصة عاصمة البلاد القاهرة؛ ومدينة الإسكندرية ثانى أكبر المدن المصرية، ولسهولة تغذيتها؛ وتوصيل مشروعات البنية الأساسية بأقل التكاليف الاستثمارية، والاستفادة الكاملة بالمساحات المتاخمة لها، وجعلها مناطق صناعية تجذب الصناعة إليها؛ وتستفيد من المقومات الطبيعية والبشرية لكل محافظة على حده، وقد اختيرت مواقع المناطق الصناعية بعناية، بحيث تتوفر بهذه المواقع معظم عوامل قيام الصناعية الناجحة[٢].

١) حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٧م)، الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، ص ص ١٦٥- ١٦٦.

٢) أحمد محمد عجوة (١٩٨٩م)؛ الصناعات التحويلية فى مصر بعد عام ١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٢٥٠.

جدول (٢) التوزيع الجغرافى لإجمالي المواقع الصناعية على مستوى محافظات جنوب الصعيد حسب التبعية الإدارية عام ٢٠٢٠م.

التبعية الادارية	المحافظات	هيئة المجتمعات العمرانية	وزارة التجارة والصناعة	هيئة التنمية الصناعية	هيئة الاستثمار والمناطق الحرة	هيئة المناطق الاقتصادية	الشركة القومية للتشييد والتعمير	المطور الصناعى	الاجمالى	%
محافظات جنوب الصعيد	٩	٥	٤	٥	١	٠	٢	٠	٢٦	١٧,٠
%	٣٤,٦	١٩,٢	١٥,٤	١٩,٢	٣,٨	٠	٧,٧	٠	%١٠٠	٠
اجمالى الجمهورية	٧٩	٢٦	١٣	٩	١٤	٤	٢	٦	١٥٣	%١٠٠
% للجمهورية	٥١,٦	١٧,٠	٨,٥	٥,٩	٩,٢	٢,٦	١,٣	٣,٩	%١٠٠	٠

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات:

١-الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، وغير مبوبة، أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠١٩م.

٢- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بيانات غير منشورة وغير مبوبة أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠٢٠٠م.

٣-النسب المئوية من حساب الباحث.

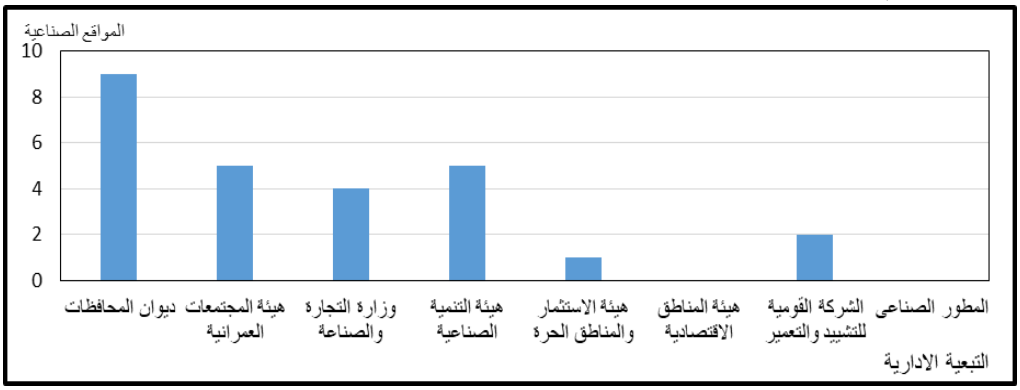

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات الجدول السابق

شكل (٣) التوزيع العددى لاجمالى المواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد حسب التبعية الادارية عام ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول (٢)، والشكل (٣)، (٤) ما يلى:

١-تمتلك مصر (١٥٣) موقع صناعى عام ٢٠٢٠م تتباين فى توزيعها الجغرافى من محافظة الى آخرى كما تتباين التبعية الادارية لكل موقع صناعى عن الاخر، حيث توجد (٨) جهات إدارية تقوم على إنشاء؛ وإدارة المواقع الصناعية فى مصر وهذه الجهات هى: (ديوان عام المحافظات، وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية ممثلة فة الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار ممثلة فى الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة الاقتصادية، الشركة القومية للتشييد والبناء، المطور الصناعى [١] ويمثل القطاع الخاص).

٢-يستحوذ اقليم جنوب الصعيد؛ ويمثله ٥ محافظات وهى (البحر الاحمر، سوهاج، قنا، الاقصر، أسوان) حيث يوجد بمحافظاته الخمس ٢٦ موقعاً صناعياً، تمثل نسبة ١٧% من إجمالي المواقع الصناعية فى مصر عام ٢٠٢٠م، ويرجع ذلك الى اهتمام الدولة مؤخرا بتنمية الصعيد؛ وتخصيص الأراضي الصناعية به لتوزيع وتنويع الانشطة الصناعية على كافة محافظات مصر للاستفادة من توافر المواد الخام؛ والعمالة؛ والاسواق الاستهلاكية الكبيرة.

٣-تخضع أغلب المواقع الصناعية من حيث التبعية الادارية الى ديوان عام المحافظات حيث تستحوذ على المرتبة الاولى، وبلغ عدد المواقع الصناعية التى تشرف عليها (٩) مواقع صناعية، وهو ما يمثل نسبة ٣٤,٦% من إجمالي المواقع الصناعية فى منطقة الدراسة عام ٢٠٢٠م، أى أكثر من ثلث المواقع، وتأتى بعدها فى المرتبة الثانية وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية ممثلة فى الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة فى المرتبة الثانية بنحو (٥ موقعاً)، وهو ما يمثل نسبة ١٥,٤% من إجمالي المواقع الصناعية عام ٢٠٢٠م.

---

١) تعتبر فكرة المطور الصناعي أحد الأفكار التي تبنتها الدولة حديثاً منذ عام ٢٠٠٦م للاهتمام بالصناعة المحلية وهي تقوم على تخصيص أراضي صناعية بأكملها وإعطائها لشركات متخصصة فى الاستثمار الصناعى حيث تقوم هذه الشركات بتولي تشييد بنيتها الأساسية حتى تصبح صالحة للاستخدام في قطاع الصناعة، ثم تقوم بطرحها بالاشتراك مع الهيئة العامة للتنمية الصناعية لصغار المستثمرين فى شكل أراضي صناعية مرفقة بالكامل.

٤-تأتى وزارة التجارة والصناعة فى المرتبة الثالثة حيث تشرف على ٤ مواقع صناعية من حيث التبعية الادارية، وهو ما يوازى نسبة ١٥,٤% من إجمالي المواقع عام ٢٠٢٠م.

٥- يعتبر توزيع التبعية الادارية للمواقع الصناعية على العديد من الجهات المختلفة احد اهم عيوب البيروقراطية الادارية فى مصر حيث تتوزع على جهات مختلفة مما يعقد الوصول الى الاستثمار الصناعى من جهة موحدة بالبلاد، وهو ما تحاول الحكومات المتعاقبة تداركه وتعمل على توحيد جهة ادارية واحدة تتحمل مسئولية ادارة المواقع الصناعية فى مصر، وذلك منذ عام ٢٠٠٦م حيث أنشت الدولة الهيئة العامة للتنمية الصناعية لتكون المسئول عن كافة أمور الصناعة والانشطة الصناعية وتخصيص وانشاء وادارة المواقع الصناعية فى مصر.

ب-التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية على محافظات جنوب الصعيد حسب التبعية الادارية عام ٢٠٢٠م:-

ترجع أهمية دراسة التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية الى بيان مدى التركز الصناعى على مستوى محافظات جنوب الصعيد، وبيان أي من هذه المحافظات تحتاج الى توطين المواقع الصناعية بها للاستفادة من مقومات الصناعة بها، فمنذ عام ١٩٥٢م وتعانى مصر من خلل واضحاً في توزيع المواقع الصناعية، فقد تركزت أغلب المواقع الصناعية حتى عام ١٩٧٩م في إقليم القاهرة الكبرى بحكم الاستفادة من مقومات توطن الصناعة المتوفرة في الإقليم من البنية الأساسية والمرافق المتوفرة؛ وقرب المواد الخام؛ وتوافر شبكة الطرق؛ والسكك الحديدية بالقاهرة التي تعتبر نقطة تجمع لها وهو ما جعل من المحافظة مركز ثقل صناعى كبير دون عن باقى محافظات الدولة، بالإضافة الى توافر الأسواق الاستهلاكية المتمثلة في الثقل السكانى التي تتمتع به، والجدول التالى يوضح التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية على مستوى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م.

جدول (٣) التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية على محافظات جنوب الصعيد حسب التبعية الادارية عام ٢٠٢٠م

المحافظة	ديوان المحافظات	هيئة المجتمعات العمرانية	وزارة التجارة والصناعة	هيئة التنمية الصناعية	هيئة الاستثمار والمناطق الحرة	هيئة المناطق الاقتصادية	الشركة القومية للتشييد والتعمير	المطور الصناعى	الاجمالى	%
البحر الاحمر	٠	٠	٤	١	٠	٠	٠	٠	٥	٣,٣
سوهاج	٤	٢	٠	٢	٠	٠	١	٠	٩	٥,٩
قنا	٢	١	٠	٠	١	٠	١	٠	٥	٣,٣
الاقصر	١	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٣	٢,٠
اسوان	٢	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٤	٢,٦
إجمالي منطقة الدراسة	٩	٥	٤	٥	١	٠	٢	٠	٢٦	١٧,٠
إجمالي الجمهورية	٧٩	٢٦	١٣	٩	١٤	٤	٢	٦	١٥٣	١٠٠ %

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات:

١-الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، وغير مبوبة، أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠١٩م.

٢- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بيانات غير منشورة وغير مبوبة أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠٢٠م.

٣-النسب المئوية من حساب الباحث.

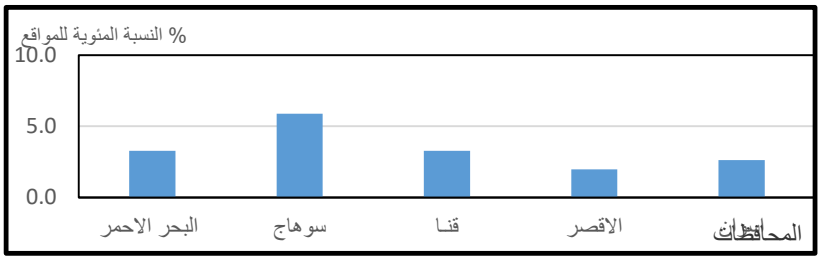

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات الجدول السابق.

شكل (٤) التوزيع النسبى لاجمالى المواقع الصناعية على مستوى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-طبقة المواقع الصناعية طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (٥) التوزيع الجغرافى لإجمالي المواقع الصناعية على مستوى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول (٣) والشكل (٤)، (٥) ما يلى:

-يوجد بمحافظات جنوب الصعيد (٢٦) موقعاً صناعياً حتى عام ٢٠٢٠م تتباين فى توزيعها على كافة المحافظات، ويمكن تناول تلك المواقع في كل محافظة على النحو التالى:

١- التوزيع الجغرافى المواقع الصناعية بمحافظة سوهاج عام ٢٠٢٠م:

تحتل محافظة سوهاج شكل (٦) المرتبة الأولى على مستوى محافظات جنوب الصعيد حيث

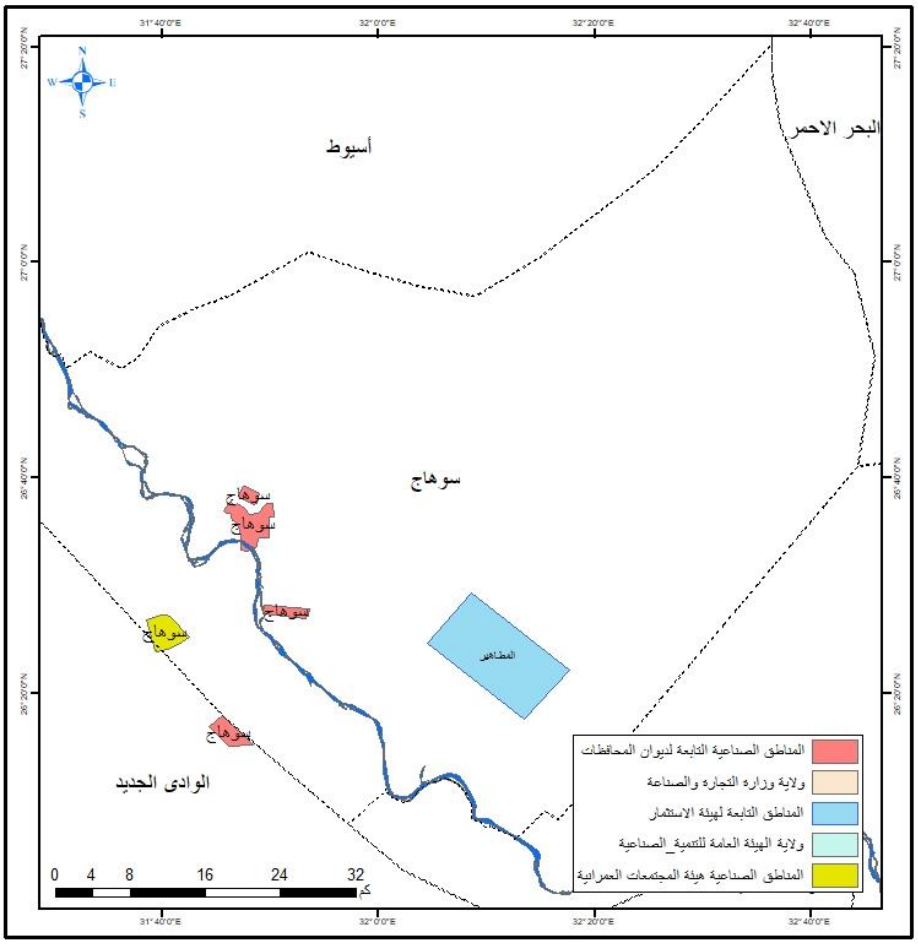

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-توزيع طبقة المواقع الصناعية طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (٦) التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظة سوهاج طبقاً للتبعية الادارية عام ٢٠٢٠م

يوجد بها (٩) مواقع صناعية، وتعتبر من أقدم محافظات جنوب الصعيد التي قامت بها مواقع صناعية، ويرجع تاريخ أقدم منطقة صناعية وهو منطقة الكوثر الى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٤ لسنة ١٩٩٣، وتتبع ديوان عام المحافظة إدارياً، ويوجد بها ٤ مناطق وهى (منطقة الاحايوه، والمنطقة الصناعية ببيت داوود- غرب جرجا، والمنطقة الصناعية غرب طهطا، والمنطقة الصناعية باخميم)، ويرجع تاريخ
إنشاء تلك المواقع جميعاً الى عام ٢٠٠٠م، أما المنطقة الصناعية الاستثمارية بالمطاهير، وتتبع الشركة القومية للتشييد والبناء فقد صدر لها القرار الجمهورى رقم (٣٥٦) عام ٢٠٠٨م، وتعتبر المنطقة الصناعية بجهة غرب مدينتي طهطا وجهينة (القطعة الأولى) هي احدث المواقع الصناعية بمحافظة سوهاج فقد صدر لها القرار الجمهورى رقم (١٨٥) عام ٢٠١٧م.

٢- التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية بمحافظة قنا ٢٠٢٠م:

تحتل محافظة قنا الشكل (٧) المرتبة الثانية على مستوى محافظات جنوب الصعيد من حيث المواقع الصناعية، ويوجد بها ٥ مواقع صناعية، وتعتبر منطقة الكلاحين- مركز فقط هي أقدم المناطق الصناعية بالمحافظة حيث صدر لها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠١٧م)، وتليها ثانى أقدم منطقها صناعية وهى المنطقة الصناعية الحرفية بمدينة قنا الجديدة حيث صدر لها القرار الجمهورى رقم (١٩٧)، لعام ٢٠٠٠م.

أما المنطقة الصناعية الحرة العامة بقفط، وتتبع اداريا الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فيرجع إنشائها الى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢١ لسنة ٢٠٠٥م، ويرجع قرار إنشاء المنطقة الصناعية الاستثمارية بجبل الجير القرار الجمهورى رقم (٣٥٦) لسنة ٢٠٠٨م، وترجع نشأة احدث

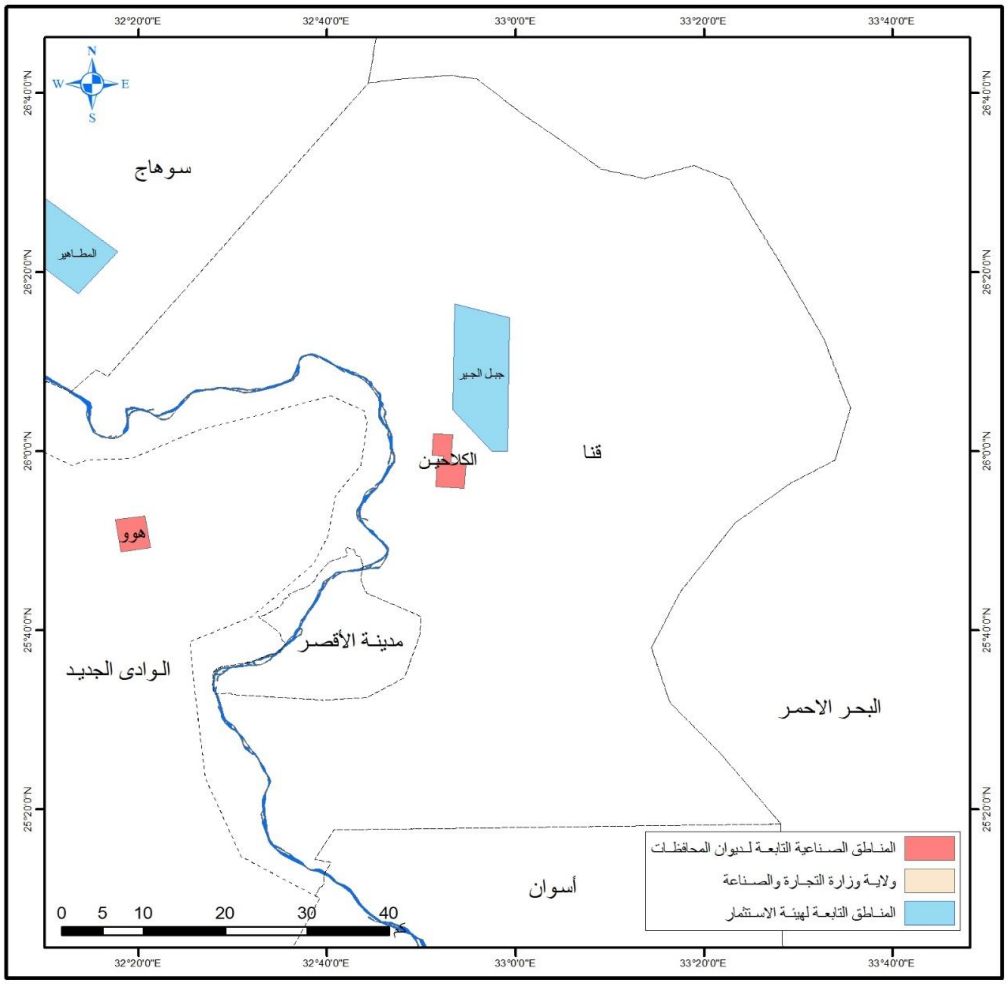

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-توزيع طبقة المواقع الصناعية طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (٧) التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظة قنا طبقاً للتبعية الادارية عام ٢٠٢٠م

المناطق الصناعية بالمحافظة، وهى المنطقة الصناعية بناحية (هو) الى قرار الانشاء الصادر من رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٨ لسنة، والذى تم تعديله بقرار رئيس مجلس

الوزراء رقم (٤٣٠٩) لسنة ١٩٩٨، ثم منطقة الامتداد على المنطقة بقرار جمهورى رقم (٢٠٦) لسنة ٢٠١٧م.

٣-التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية بمحافظة البحر الأحمر عام ٢٠٢٠م:

تحتل المحافظة شكل (٨) المرتبة الثانية على مستوى محافظات جنوب الصعيد من حيث

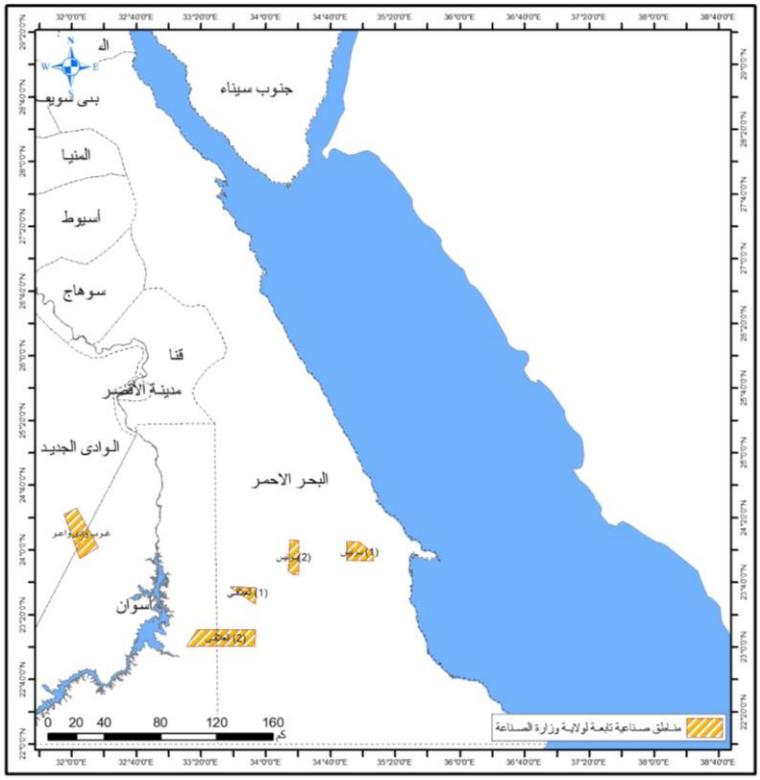

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-توزيع طبقة المواقع الصناعية طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (٨) التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظة البحر الاحمر طبقاً للتبعية الادارية عام ٢٠٢٠م

المواقع الصناعية، ويوجد بها ٥ مواقع صناعية، ٤ مناطق منهم صدر لهم قرار الانشاء عام ٢٠٠٨م، وهذه المناطق هى (العلاقى١، العلاقى٢، برنيس ١، برنيس٢، المنطقة الصناعية على طريق قنا–سفاجا)، وتبع إدارياً وزارة التجارة والصناعة المصرية، أما المنطقة الخامسة والأخيرة فيرجع تاريخ إنشائها الى عام ٢٠١٧م، وتتبع إدارياً الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وهى المنطقة الصناعية بطريق سفاجا–قنا حيث صدر لها قرار محافظ رقم (٨٢٠ لسنة ٢٠١٧)، وتم تعديله بالقرار محافظ رقم (١٠٢٥ لسنة ٢٠١٧م).

٤– المواقع الصناعية بمحافظة اسوان:

تحتل المحافظة شكل (٩) المرتبة الثالثة على مستوى محافظات جنوب الصعيد من حيث المواقع الصناعية، ويوجد بها ٤ مواقع صناعية، اقدمهم من حيث النشأة المنطقة الصناعية بالشلالات طريق وادى العلاقى، وتتبع إداريا ديوان المحافظة، حيث صدر لها قرار الإنشاء عن رئيس مجلس الوزراء برقم (١٤٠٩ لسنة ١٩٩٤م)، ومنطقة الامتداد صدر لها قرار محافظ رقم (١٣٨ لسنة ٢٠١٥م).

وتعتبر المنطقة الصناعية بأسوان الجديدة ثانى المواقع الصناعية التى صدر لها قرار قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٩، وتتبع إدارياً هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، أما أحدث المواقع فى المحافظة فهى المنطقة الصناعية / الحرفية بمركز نصر النوبة، وتتبع إدارياً الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وصدر لها قرار جمهوري رقم ٢٠٨ لسنة ٢٠١٧م.

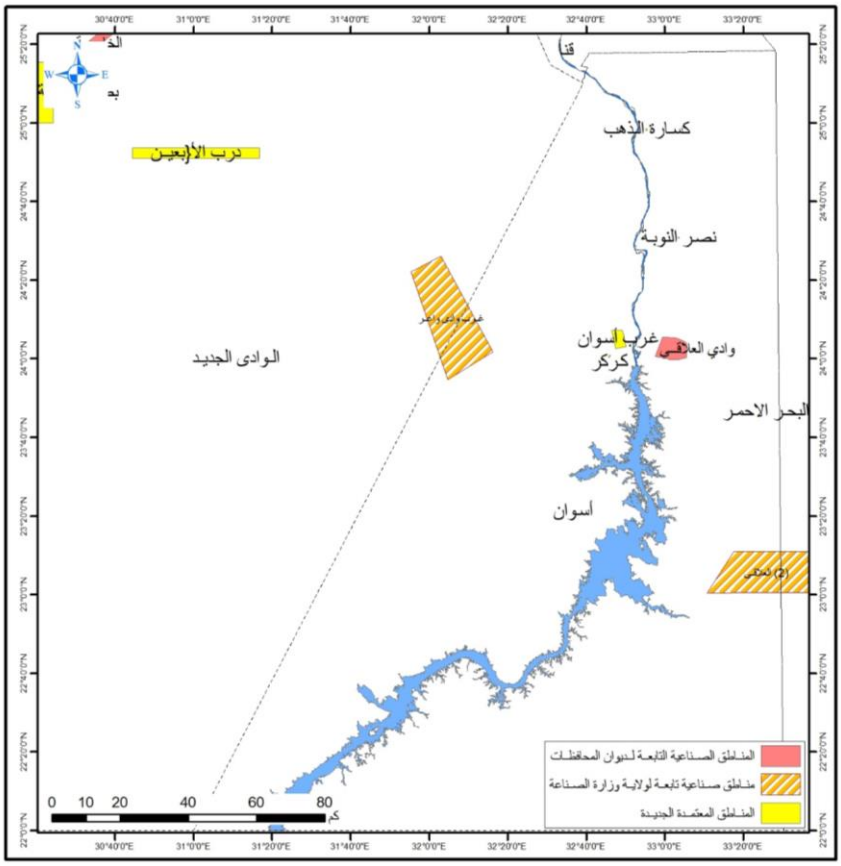

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-توزيع طبقة المواقع الصناعية طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (٩) التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى محافظة أسوان طبقاً للتبعية الادارية عام ٢٠٢٠م

٥- التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية بالاقصر عام ٢٠٢٠م:

تحتل المحافظة شكل (١٠) المرتبة الثالثة على مستوى محافظات جنوب الصعيد من حيث المواقع الصناعية، ويوجد بها ٤ مواقع صناعية، اقدمهم من حيث النشأة مدينة طيبة الجديدة، وصدر لها قرار

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-توزيع طبقة المواقع الصناعية طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (١٠) التوزيع الجغرافى للمواقع الصناعية فى الاقصر طبقاً للتبعية الادارية عام ٢٠٢٠م

جمهورى رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٠م، وتتبع إدارياً هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، أما المنطقة الثانية، وهى المنطقة الصناعية بالبغدادى، والتي تبعد شمالاً عن مدينة أسوان ٢٢٠ كم وتقع جنوب غرب مدينة الغردقة بمسافة ٢٨٠ كم، وصدر لها قرار رئيس المجلس الأعلى للأقصر رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٩م، وقرار جمهورى رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤،

وقرار الامتداد صدر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٠١٥، وتعتبر المنطقة الصناعية بارمنت احدث المواقع الصناعية حيث صدر لها قرار جمهورى رقم ٥٩ لسنة ٢٠١٦

ج-التوزيع الجغرافى للأنشطة الصناعية على محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م:-

تهدف دراسة التوزيع الجغرافي للأنشطة للصناعة جدول (٤) إلى إيضاح الاختلافات المكانية للأنشطة الصناعية [١]، ومعرفة الصورة التى تبدو عليها الصناعة، ومدى انتشارها وتباينها،[٢]، فى محافظات منطقة الدراسة، وفيما يلى تتناول الدراسة التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية والعاملين بها والاستثمارات على مستوى كل محافظة.

جدول (٤) التوزيع الجغرافى للمصانع والعاملين والاستثمارات والاجور على محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م

المحافظة	المصانع	%	العاملين	%	الاستثمارات بالمليون جنيه	%	الأجور بالمليون جنيه	%
ســـوهاج	٥٣٤	٥١,٥	٩٩٢٥	١٦,٨	٢,٤٧٤,٨٦٦	٧,٢	٩٧,٤٧٧	٧,٢
قنـــــا	٢٠٣	١٩,٦	٢٤٠٨٣	٤٠,٧	١٠,٧٣٠,٦٠٣	٣١,٣	٤٣٤,٠٤٦	٣٢,١
أســـوان	٢٠٥	١٩,٨	١٤٨٥٠	٢٥,١	٦,٥١٢,٧١٧	١٩,٠	٣١٢,٠٥٧	٢٣,١
الاقصـــر	٢٨	٢,٧	٢٠٨٢	٣,٥	٦٨١,٨٣٧	٢,٠	٣٣٩,٣٥٩	٢٥,١
البحر الاحمر	٦٧	٦,٥	٨٢٥٢	١٣,٩	١٣,٨٥٠,٠٨٣	٤٠,٤	١٧٠,٨٢١	١٢,٦
اجمالى محافظات الدراسة	١٠٣٧	%١٠٠	٥٩١٩٢	%١٠٠	٣٤,٢٥٠,١٠٦	%١٠٠	١,٣٥٣,٧٦٠	%١٠٠
اجمالى الجمهورية	٣٨٩٧٨	٢,٦٦	٢١٠٤١١٥	٢,٨	٧٧٢,٦٧٤,٨٢٣	٤,٤	٣١,١٩٢,٣٨٠	٤,٣

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات:

١-الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، وغير مبوبة، أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠١٩م.

٢- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بيانات غير منشورة وغير مبوبة أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠٢٠٠م.

٣-النسب المئوية من حساب الباحث.

[١]) حسام الدين جاد الرب، الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر، مارس ٢٠٠٧. ، ص ص ١٦٥- ١٦٦.

[٢]) محمد زكى السديمى، محافظة الاسماعيلية دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة طنطا، طنطا١٩٩١، ص ص ٨٧ - ٨٩ .

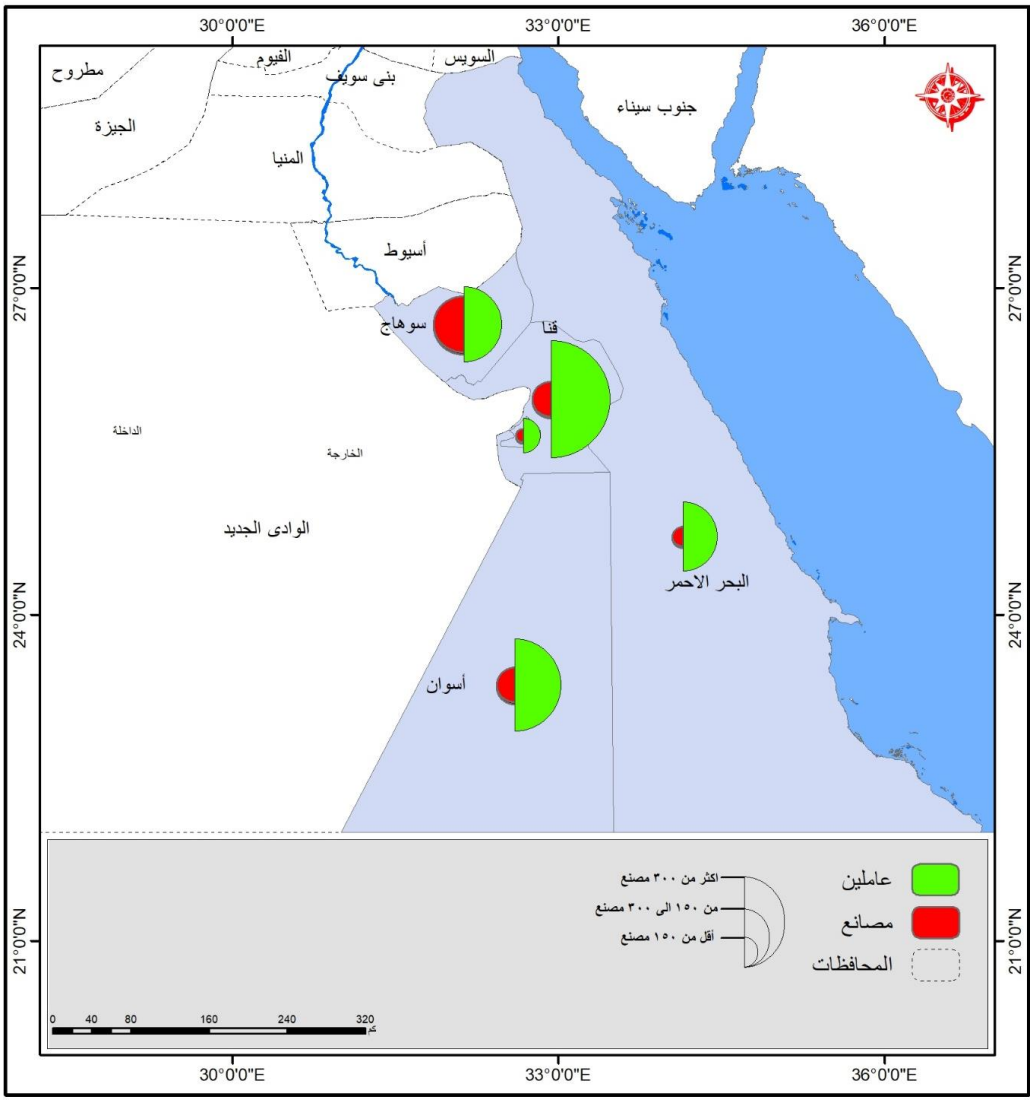

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-توزيع طبقة المصانع طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (١١) التوزيع الجغرافى للمصانع والعاملين فى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م

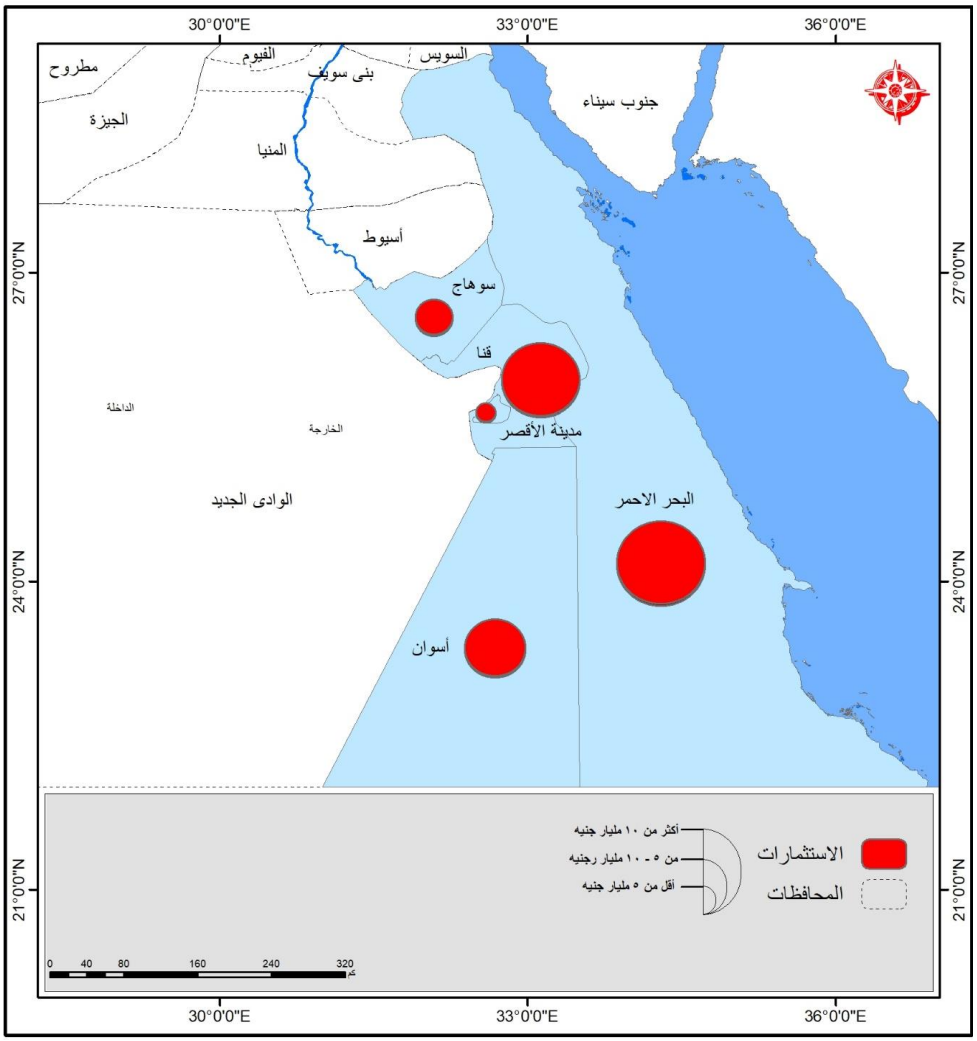

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

١-الخرائط الطبوغرافية مقياس ١:٥٠,٠٠٠، الهيئة المصرية للمساحة ١٩٩٦.

٢-توزيع طبقة الاستثمارات طبقاً لبيانات الجدول السابق.

شكل (١٢) التوزيع الجغرافى للاستثمارات الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول (٤) والشكل (١٢) ، (١٣) ما يلى:

١-تستحوذ محافظات جنوب الصعيد على نحو ١٠٣٧مصنعاً، اى ما يوازى نسبة ٢,٦٦% من اجمالى مصانع مصر عام ٢٠٢٠م، وهى نسبة قليلة جداً لا تناسب الامكانيات البشرية والموارد الطبيعية الموجودة بتلك المحافظات، ويرجع ذلك الى تاخر توجيه التنمية الصناعية الى تلك المحافظات، ويعمل بتلك المواقع الصناعية نحو ٢١٠ الف عامل، وهو ما يوازى ٢,٨% من اجمالى العاملين فى مصرن باستثمارات بلغت نسبتها ٤,٤% من اجمالى الاستثمارات فى مصر عام ٢٠٢٠م

٢-تستحوذ محافظة سوهاج على المركز الاول فى المصانع موزعة على ٩ مواقع صناعية، وذلك بما يزيد على نسبة ٥١,٥% من اجمالى المصانع بمحافظات جنوب الصعيد، ويرجع ذلك الى وجود ٦ مواقع صناعية بالمحافظة، ويعمل بتلك المصانع ما يقرب من ١٠ آلاف عامل، وهو ما يمثل ١٦,٨% من اجمالى العاملين، وذلك باستثمارات تقترب من ٢,٥ مليار جنيه، اى ما يوازى ٧,٢% من اجمالى الاستثمارات بمحافظات جنوب الصعيد.

٣-تاتى محافظة اسوان فى المرتبة الثانية من حيث اعداد المصانع حيث يوجد بها ٢٠٥ مصنعاً، موزعة على ٤ مواقع صناعية، وهو ما يوازى نسبة ١٩,٦% من اجمالى المصانع، ويعمل بتلك المصانع ما يقرب ما يزيد على ١٤ الف عامل، وهو ما يمثل ٢٥,١% من اجمالى العاملين، وذلك باستثمارات تزيد على ٦,٥ مليار جنيه، اى ما يوازى ١٩ % من اجمالى الاستثمارات بمحافظات جنوب الصعيد.

٤- تشكل محافظة قنا المرتبة الثالثة من حيث المصانع، ويوجد بها ٢٠٣ مصنعاً موزعة على ٥ مواقع صناعية، وهو ما يوازى نسبة ١٩,٨% من اجمالى المصانع، وتستحوذ على المرتبة الاولى من حيث العاملينن ويعمل بتلك المصانع ما يقرب ما يزيد على ٢٤٠ الف عامل، وهو ما يوازى ٤٠,٧% من اجمالى العاملين بمحافظات جنوب الصعيد، وذلك باستثمارات تزيد على ١٠ مليار جنيه، وهو ما يوازى ٣١,٣ % من اجمالى الاستثمارات بمحافظات جنوب الصعيد، ويرجع ارتفاع اعداد العاملين والاستثماررات عن باقى

محافظات منطقة الدرراسة الى وجود بعض الصناعات كثيفة العمالة والاستثمارات مثل مصنع اسمنت النهضة بمحافظة قنا.

٥-تستحوذ محافظة البحر الاحمر على المرتبة الرابعة من حيث اعداد المصانع حيث يوجد بها ٦٧ مصنعاً، موزعة على ٤ مواقع صناعية، ويعمل بها ما يزيد على ٨ الاف عامل، باستثمارات تتجاوز ١٣,٨ مليارر جنيه، وهو ما يوازى نسبة ٤٠,٤% من اجمالى الاستثمارات بمحافظات جنوب الصعيد عام ٢٠٢٠م.

٦-تشكل محافظة الاقصر المرتبة الاخيرة من حيث المصانع حيث لا يزيد بها اجمالى المصانع عن ٢٨ مصنعا يعمل بها ما يزيد على ٢,٨ الف عامل، موزعة على ٤ مواقع صناعية، باستثمارات بلغت نحو ٦٨١ مليون جنيه، وتتركز اغلب تلك المصانع فى منطقة طيبة الجديدة

رابعاً: مقومات الصناعة في محافظات جنوب الصعيد:-

تخضع الصناعة في قيامها وتوطنها فى أى موقع أو منطقة صناعية لعوامل ومقومات متعددة ومتباينة تحكم توزيع الصناعة، وتتمثل هذه العوامل في المواد الخام، وموارد المياه، ومصادر الطاقة ورأس المال والأيدي العاملة، ونقل عناصر الإنتاج إلى الموقع الصناعي، ونقل المنتج الصناعي إلى الأسواق، إلى جانب بعض العوامل الأخرى، وتختلف أهمية كل عامل من هذه العوامل في التوطن الصناعي تبعاً لاختلاف أنواع الصناعة أو لتباين المواقع الجغرافية.[١] ، وفيما يلى تتناول الدراسة أهم مقومات الصناعة فى محافظات منطقة الدراية على النحو التالى:

١ – السياسات الحكومية:

تعد السياسة الحكومية صاحبة الدور الأساسي فى قيام وتوطين الصناعة خاصة فى محافظات جنب الصعيد فهي إحدى المقومات الأساسية فى توطينها حيث نشأت المواقع الصناعية نتيجة رؤية سياسية وقرار حكومى جدل (٥) فى المقام الأول حيث

١) محمود محمد سيف (١٩٩٠) المواقع الصناعية، سبق ذكره، ص١١.

صدر التوجه عقب نصر أكتوبر عام ١٩٧٣ نحو الصناعة وتم اختيار العديد من المناطق التى تصلح أن تكون مدن صناعية جديدة، فضلاً عن تأثير السياسة تأثيرا كبيرا على الصناعة، ويتباين هذا التأثير ما بين تأثير إيجابي يكون له دور واضح فى النمو الصناعى بالتشجيع من خلال تشريع بعض القوانين التى تؤدى الى زيادة النمو الصناعى وتوجيه نحو مناطق معينة.

أو قد يكون تأثير السياسة الحكومية سلبياً من خلال بعض القوانين والتشريعات التى تعوق النمو الصناعى وتؤدى لانكماشه [١]، وقد يقتصر التشجيع على بعض القطاعات الصناعية، وعادة ما يرجع نمو الصناعة أو تدهورها الى الميول الأيدلوجية للحكومة [٢]، إذ تتفاوت السياسة الحكومية فى

جدول (٥) توزيع المناطق الصناعية بمحافظات جنوب الصعيد ونشأتها وتبعيتها الادارية عام ٢٠٢٠م

المحافظة	اسم المنطقة	التبعية الاداررية	جهة إصدار القرار وسنة الانشاء	المساحة (بالفدان)
البحر الاحمر	العلاقى (١)	وزارة الصناعة	قرار جمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠٠٨	٦١٨٤٠,٧٤
	العلاقى (٢)	وزارة الصناعة	قرار جمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠٠٨	٣٠٦٧٤٩,٧
	برنيس (١)	وزارة الصناعة	قرار جمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠٠٨	١٢٠٤٨٥,٢
	برنيس (٢)	وزارة الصناعة	قرار جمهورى رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠٠٨	٨٩٦١٥,٨٥
	المنطقة الصناعية بطريق سفاجا ـ قنا	الهيئة العامة للتنمية الصناعية	الانشاء : قرار محافظ رقم ٨٢٠ لسنة ٢٠١٧ التعديل : قرار محافظ رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠١٧	٥٧,١٤
سوهاج	المنطقة الصناعية بحى الكوثر	محافظات	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٤ لسنة ١٩٩٣	٥٠٠
	المنطقة الصناعية بالاحايوه	محافظات	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥١ لسنة ٢٠٠٠	٢٥٠
	المنطقة الصناعية ببيت داوود -غرب جرجا	محافظات	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥١ لسنة ٢٠٠٠	١٠٨٦
	المنطقة الصناعية غرب طهطا	محافظات	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥١ لسنة ٢٠٠٠	٩١٢
	المنطقة الصناعية بجهة غرب مدينتي طهطا	الهيئة العامة للتنمية	قرار جمهوري رقم ١٨٥ لسنة ٢٠١٧	٥١٥,٥٧

١) سلطان فولى: جغرافية الصناعة، دار المؤيد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ١٢٨.
٢) مركز التنمية الصناعية للدول العربية، المنشأة الصناعية والعوامل المؤثرة فيها، ١٩٧١، ص ١٢٤.

	وجهينة (القطعة الاولى)	الصناعية		
	المنطقة الصناعية بجهة غرب مدينتي طهطا وجهينة (القطعة الثانية)	الهيئة العامة للتنمية الصناعية	قرار جمهوري رقم ١٨٥ لسنة ٢٠١٧	١٠١٠,٢٩
	المنطقة الصناعية بسوهاج الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	قرار جمهورى رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٠	٩٧,٣٧
	المنطقة الصناعية الاستثمارية بالمطاهير	الشركة القومية للتشييد و التعمير	قرار جمهورى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨	٥٢٢٧٨,٦
	المنطقة الصناعية بأخميم الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	قرار جمهوري رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٠ التعديل: قرار جمهوري رقم ١٦٢٣ لسنة ٢٠١٥	
قنا	المنطقة الصناعية بالكلاحين-مركز قفط	محافظات	الانشاء : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٩٤ التعديل : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٠٨ لسنة ١٩٩٨	٣٥٤
	المنطقة الصناعية بناحية هو	محافظات	الانشاء : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١٨ لسنة ١٩٩٤ التعديل : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٠٩ لسنة ١٩٩٨ الامتداد: قرار جمهوري رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠١٧	٧٧٧,٤٤
	المنطقة الحرة العامة بقفط	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢١ لسنة ٢٠٠٥	٢١٦
	المنطقة الصناعية و الحرفية بمدينة قنا الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	قرار جمهورى رقم ١٩٧ لسنة ٢٠٠٠	٦١٨
	المنطقة الصناعية الاستثمارية بجبل الجير	الشركة القومية للتشييد و التعمير	قرار جمهورى رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨	٦٠٥٣٠
الاقصر	المنطقة الصناعية بالبغدادى	محافظات	قرار رئيس المجلس الأعلى للأقصر رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٩ قرار جمهورى رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٤ الامتداد : قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٢٢ لسنة ٢٠١٥	٣١١
	مدينة طيبة الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	قرار جمهورى رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٠٠	٣٨٢,٧١

	المنطقة الصناعية بارمنت	هيئة التنمية الصناعية	قرار جمهورى رقم ٥٩ لسنة ٢٠١٦	١٠١١,٧٣
اسوان	المنطقة الصناعية بالشلالات طريق وادى العلاقى	محافظات	الإنشاء : قرار رئيس مجلس الوزراء ١٤٠٩ لسنة ١٩٩٤ الامتداد : قرار محافظ رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١٥	٢٧٣
	المنطقة الصناعية بوادى هلال السباعية	محافظات	قرار جمهورى رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠١٤	٥١١٥
	المنطقة الصناعية / الحرفية بمركز نصر النوبة	الهيئة العامة للتنمية الصناعية	قرار جمهوري رقم ٢٠٨ لسنة ٢٠١٧	٥٦,٥
	المنطقة الصناعية بأسوان الجديدة	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	الانشاء: قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٩	

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات:

١-الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعي، بيانات غير منشورة، وغير مبوبة، أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠، ٢٠١٩م.

٢- وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بيانات غير منشورة وغير مبوبة أعوام مختلفة، ١٩٩٥، ٢٠١٠،٢٠٢٠٠م.

دوافعها وأهدافها وأساليب تنفيذها للمشروعات الصناعية تبعاً لنظام الحكم فى الدولة [١]، والذى يختلف من حكومة الى أخرى داخل الدولة الواحدة.

يكمن دور السياسة الحكومية في توطين الصناعة وتركيزها في مواقع صناعية جديدة بغرض تحقيق العديد من الأهداف الحيوية والاستراتيجية خاصة توفير فرص العمل؛ وخلق بيئة عمرانية جديدة بعيداً عن مناطق السهل الفيضى لنهر النيل من خلال تشجيع المستثمرين، وتقديم المساعدات المالية وتوفير خدمات البنية الأساسية[٢].

١) محمد محمود الديب: ١٩٧٩، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢) علي وهب: الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٦، ص٢٦٩.

٢- المواد الخام :-

تعد المواد الخام أحد أهم المقومات الرئيسية التي تقوم عليها الصناعة، وغالباً ما تتوطن الصناعات بالقرب من مصادر المواد الخام كلما أمكن ذلك، وتعتمد مقدرة المادة الخام على جذب الصناعة إلى جوارها بشكل كبير على أهمية نقل المادة الخام بالنسبة لتكاليف الإنتاج عامة، وعادة ما تقل أهمية عنصر نقل المادة الخام إذا تعددت أصناف المادة المستخدمة في الصناعة الواحدة [١].

وتتنوع المواد الخام اللازمة للصناعة ما بين خامات زراعية وحيوانية ومحجريه فى كافة محافظات منطقة الدراسة حيث تمتلك تلك المحافظات المساحات الواسعة من الظهير الصحراوى باستثناء الاقصر، وقد ساعدت هذه المواد الخام في توطن العديد من الصناعات خاصة الصناعات ذات الأصل الزراعي بشقية النباتي والحيواني، والصناعات ذات الأصل المعدني والمحجري حيث تأتى في المقدمة، ويعد القرب من المادة الخام وضمان الحصول عليها أمر بالغ الأهمية في توطن الصناعة، لذلك تقام المصانع بالقرب من المواد الخام التي تفقد الكثير من وزنها عند تصنيعها أو أثناء نقلها، ويرى البعض أن القرب من المواد الخام في منطقة ما يمكن التغلب عليه إذا توافر رأس المال لشرائها ، وإذا توفرت طرق النقل لنقلها [٢]، وتنقسم المواد الخام المستخدمة في الصناعة إلي مواد خام من أصل زراعي، ومواد خام من أصل حيواني، ومواد خام من أصل معدني.

٣- الأيدي العاملة:-

يعد توفير الأيدي العاملة أمراً حيوياً للقيام بالعمليات الصناعية ونجاحها خاصة من ناحية كفايتهم العددية والفنية [٣]، وتمثل تكلفة العمالة عاملاً حيوياً في توطن أي صناعة خاصة إذا ما كانت تمثل نسبة عالية من جملة تكلفة الصناعة، وتتوقف أجور العمال في أي منطقة على عدد من العوامل، منها مهارة العمال الذين تتطلبها نوع

١ - Dennison, S. The location of industry and the depressed areas, London 1993, p. 45.

٢) عمر محمد الصادق (٢٠٠٣م)، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون.، ص ٦٦.

٣) ناهد عبدالعال محمد عيسوي: جغرافية الصناعة في مركز طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة- كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٩١، ص ٢٩.

الصناعة ذاتها؛ ومدى المنافسة بين العمال في منطقة المصنع[١]، وتعتبر الأيدي العاملة العنصر البشري الحيوي المسئول عن الأداء في العمليات الصناعية، حيث يمكن القول أنها تمثل الأساس الذي يجسد عنصراً مهما من عناصر الجذب الصناعي المباشر للتوطن الصناعي، ويتوقف يتأثر هذا الجذب علي عدد من العوامل أهمها: كثافة السكان، حجم العمالة المتوفرة علي مستوى تدريبها، مناطق استقرارها، تكلفة الحالة الاجتماعية، ومدى كفاية أساليب استخدام الأرض القائمة لفترة العمل المتاحة بالمحافظة أو المنطقة[٢].

وتختلف الصناعات من حيث حاجاتها للأيدي العاملة من جهة ومدى مهارتها من جهة أخرى، ففي دراسة قام بها ريموندل ساندرز Raymond Sanders [٣] بجامعة تكساس الأمريكية بخصوص أثر الأيدي العاملة علي التوطن الصناعي، حيث قسمت الدراسة الصناعة من حيث طبيعة العمالة إلي نوعين:

١- الصناعة كثيفة العمل حيث تمثل تكلفة العمل جزءاً كبيراً من إجمالي تكاليف الإنتاج، وتعتمد هذه الصناعات علي العمالة الماهرة، والتي تنتج كميات قليلة من السلع ذات قيمة عالية مثل أجهزة الحاسب الآلي، وفيها يضع أصحاب المصانع عدة اعتبارات لتوطن مصانعهم وأهم هذه الاعتبارات هي: إمكانية الحصول علي العمالة الماهرة، ومتوسط الأجور، وإنتاجية العامل، وتشير الدراسة إلي أن الصناعات عالية التكنولوجيا غالباً ما تتوطن بالقرب من مراكز البحث العلمي والجامعات، وهي تعتمد بشكل كبير علي المعروض من العمالة الماهرة كما أنها تعتمد علي الابتكارات والاختراعات الخلاقة لكي تستمر.

٢-الصناعات التي تعتمد علي عدد كبير من العمالة غير الماهرة، حيث تميل هذه الصناعات إلي التوطن في المناطق الريفية، حيث يمكن للمنشآت الصناعية الحصول

١) محمود محمد سيف: ١٩٩٠، سبق ذكره، ص ٩٩.

٢) إبراهيم شريف وآخرون: جغرافية الصناعة، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، بغداد ١٩٨١، ص ص ٧٢-٧٩.

(3) Sanders, R.L., Industrial Geography, University of Texas, Austin 2002, PP 28 – 33.

علي العمالة الرخيصة وتدريبها، وتكون النتيجة المزيد من الأرباح الكبيرة لهذه المنشآت الصناعية[١].

٤-مصادر الطاقة والوقود:

يعتبر تأمين مصدر التغذية بالطاقة الكهربائية أو الغاز الطبيعي ذو أولوية للمواقع الصناعية، وذلك لضمان نجاح أي مشروعات للتعمير، ليس فقط لأغراض الإسكان والخدمات ولكن للوصول إلى التخطيط المتميز للموقع الصناعى بالكامل. وتتم تغذية المناطق الصناعية بالطاقة بمحافظات جنوب الصعيد عن طريق مصدرين رئيسيين الأول عن طريق شبكة الكهرباء الموحدة للدولة، والمصدر الثانى الغاز الطبيعي؛ وقد تم تنفيذ شبكات كهرباء لكافة المناطق والتجمعات الصناعية.

وتعتبر الكهرباء المصدر الرئيسي للوقود والقوي المحركة التي يستخدمها القطاع الصناعي في المحافظة، والتي يتم الحصول عليها من شركة كهرباء مصر العليا التابعة لشبكة الكهرباء الموحدة على مستوى الدولة.

خامساً: مستقبل التنمية الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد بين المشكلات وكيفية التغلب عليها:-

تواجه التنمية الصناعة **فى محافظات جنوب الصعيد** العديد من المشكلات والمعوقات الفنية والتقنية، وبعض الآثار السلبية، والتى تعمل على تأخير عملية التنمية الصناعية، وهو ما تتناوله الدراسة على النحو التالى:

أ – المشكلات الناجمة عن السياسات الحكومية: -

يستغل بعض أصحاب المصانع الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم ١٨٦ لسنه ١٩٨٦ الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها ٥% من القيمة، وذلك على جميع ما تستورد من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، حيث يستغل هؤلاء

(١) Ibid, PP 28- 33.

الاشخاص من أصحاب المصانع تلك الإعفاءات فى استيراد بعض المستلزمات لصالح الغير مما يعرض الدولة الى خسارة موارد مالية كبيرة.

كما يعد التعامل مع أكثر من جهة عند عملية تخصيص الأراضي الصناعية من أهم المشاكل الناجمة عن السياسات الحكومية المتضاربة، حيث يذهب المستثمر الى هيئة التنمية الصناعية لحجز الارض الصناعية المطروحة، ثم يذهب الى جهاز المدينة للاستلام، ثم يعود مرة أخرى الى التنمية الصناعية لاستكمال اجراءات التراخيص والتشغيل.

وتعد من أهم المشكلات الناجمة عن السياسة الحكومية تمويل المناطق الصناعية الجديدة داخل المحافظة عن طريق الموازنة العامة للدولة مما يحملها أعباء اضافية جديدة، فضلاً عن التأخير فى مواعيد تسليم المرافق العامة بالمناطق الصناعية مما يؤخر تسليم الأراضي الصناعية للمستثمرين.

كيفية التغلب على المشكلات الناجمة عن السياسات الحكومية:

١ – العمل على حل مشكلة التعامل مع أكثر من جهة حكومية على قطعة الارض الصناعية، وذلك من خلال ما يعرف بالشباك الصناعى الموحد، والذى يتولى جميع التعاملات مع المستثمرين نيابة عن الجهات الحكومية المختلفة.

٣– العمل على حل مشكلة تمويل المناطق الصناعية من داخل الموازنة العامة للدولة مما يعمل على تأخير تسليم المناطق الصناعية، ويجب الاتجاه الى تمويل تلك المناطق بنظام المطور الصناعى حيث يتم تخصيص قطعة أرض كبيرة لمستثمر كبير ذو خبرة فى تقسيم الارض وترقيقها بكافة المرافق والخدمات؛ والعمل على تسويقها مع مشاركة الجهات المسئولة عن الصناعة بنسبة من الارباح، وقد أثبتت التجربة نجاحها فى بعض المدن الصناعية مثل مدينة ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والذى تم تخصيص آراضي صناعية بنظام المطور الصناعى وبدأت بعض المصانع فى الإنتاج الفعلى فيها لذا يجب تطبيقها مع باقى المحافظات.

ب-المشكلات المتعلقة بالمواد الخام: -

تعتبر المواد الخام أحد المقومات الأساسية للصناعة والتنمية الصناعية، وتعتبر المواد الأولية المستخدمة في الصناعة، أول عناصر الإنتاج التي تبدأ بها العملية الإنتاجية لذا فكلما كانت تلك المواد من النوع الجيد كانت المنتجات النهائية ذات جودة مرتفعة [١]، وهناك بعض المواد الأولية المستخدمة في الصناعة تحدد طبقاً لمواصفات قياسية معينة، ولكن ليست كل المواد الخام لها مواصفات رسمية، ترتب علي ذلك أن تضع كل منشأة صناعية مواصفاتها الخاصة، بحيث تتفق مع متطلبات الإنتاج أو حسب ما تقتضيه ظروفها الصناعية[٢].

وتعد مشكلة استيراد الخامات هي المشكلة الاساسية التي تعاني منها أغلب المصانع حيث إن بعض هذه المصانع تستورد خاماتها بالكامل من الخارج خاصة الصين ودول غرب أوربا، وغيرها من الدول الأجنبية [٣].

كما تعانى المصانع من ارتفاع أسعار المواد الخام على مستوى جميع الصناعات فضلاً عن رداءة بعض أنواع الخامات وعدم تطابق مواصفاتها وخصائصها مع المطلوب، كما تعاني المصانع من ارتفاع تكلفة نقل الخامات مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع ثمن المنتج النهائي.

كيفية التغلب على المشكلات المتعلقة بالمواد الخام:

١- العمل على توفير الدعم على واردات القطاع الخاص من المواد الأولية اللازمة للإنتاج، حتى تصل المادة الخام بسعر مناسب.

---

[1]) Lall, s.v., et al., Diversity Matters, the Economic Geography of Industry Location in India, policy Research, working paper, No. 3072, Developing Research Group In frastructure and Environment, the world Bank, Washington, June 2003, p.6

(٢) هاني عبده قناية، أسباب ومعوقات الصناعة العربية وعوامل الضعف المؤثرة بها، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية"، كلية التجارة جامعة المنصورة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة من ٢٢- ٢٤ أبريل ٢٠٠٣، ص٤.

(٣) محمد محمود الديب، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين ١٩٨٨/١٩٨٩-١٩٨٩/١٩٩٠، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩١، ص١٠٣.

٢- يجب ان تشارك الدولة القطاع الخاص في تسويق إنتاجه بالخارج بمعنى أن تساعد المصانع في تصدير منتجاتها إلى الدول الأجنبية، والدول العربية والأفريقية نظير أخذ نسبة على ذلك مقابل التسويق، حيث يعتبر التسويق من أهم الأسس التي يعتمد عليها لضمان نجاح الصناعة واستمرارها عن طريق المحافظة على السوق وعن طريق فتح أسواق جديدة للمنتجات وهذا ما تفتقر إليه الصناعات(١).

٣- العمل على منح تراخيص جمعيات متخصصة بمشاركة المستثمرين والدولة تعمل على البحث عن توفير أفضل المواد الخام المستوردة بأسعار مناسبة، فضلاً عن تقديم التسهيلات التى تساعد تلك الجمعيات فى الحصول على المستلزمات المستوردة عن طريق مكاتب وزارة الاستثمار أو مكاتب وزارة الخارجية المنتشرة فى كافة انحاء العالم. فضلاً عمل دورات تدريبية للمستثمرين على كيفية اختيار أفضل المواد الخام للتغلب على مشاكل رداءة المنتجات التى يتم إنتاجها من مواد خام رديئة.

ج- المشكلات المتعلقة بنقص الطاقة والوقود: -

تمثل الطاقة والوقود عنصراً أساسياً وهاماً من عناصر الإنتاج الصناعي الحديث، وأحد المقومات الأساسية للتنمية الصناعية العصرية، وتأتي أهمية الطاقة والوقود في كونهما يدخلان في كافة القطاعات الصناعية المختلفة، (٢) وعليها يتوقف تنفيذ المشروعات الجديدة وتوسيع القائمة منها. ويعد تذبذب وانقطاع التيار الكهربائي سبباً من أسباب انخفاض الإنتاج الصناعي، ويظهر هذا الوضع في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة المنتشرة في مواقع محافظات الصعيد، حيث يؤثر انقطاع التيار الكهربائي علي ضعف وتأخير الإنتاج ، فضلاً عن تلف بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات التى تحتاج الى التبريد باستمرار مثل اللحوم والدواجن المجمدة المختلفة وبعض أنواع الالبان والجبن، والتى تحتاج الى تبريد خاصة فى فترات الصيف (٣).

---

(١) محمد إبراهيم رمضان، مدينة العاشر من رمضان، (دراسة في جغرافية الصناعة)، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٩، ص٣١٢.

[2]) Sander's, R., Industrial Geography, university of Texas Austin 2002, p p 28-33.

٣) أحمد عيد، معايرة الفقد في الطاقة كأداة في ترشيد التكاليف في قطاع الكهرباء، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد السابع، ١٩٩٦، ص ٢٥.

كما تعاني معظم المصانع في المناطق الصناعية من ارتفاع أسعار الكهرباء ومواد الوقود، مما أدي إلي زيادة نفقات الإنتاج ، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية ومع استمرارية ارتفاع النفقات فغالباً ما يفضل المشروع الإغلاق عن الاستمرار في الإنتاج .

كيفية التغلب على المشكلات المتعلقة بنقص الطاقة والوقود:

١- توجيه المزيد من الاستثمارات لإمدادات شبكات الطاقة وصيانتها، فضلاً عن صيانة الشبكات والتركيبات، والتأكد الدائم من سلامتها وسلامة التوصيلات.

٢- العمل على إقامة محطات توليد الكهرباء صغيرة خاصة لكل موقع صناعي لتعمل احتياطيا في حالة انقطاع التيار الكهربائي. بالإضافة الى توصيل شبكات الكهرباء ذات الجهد العالي إلي المناطق الصناعية الجديدة، والتي تمثل أمل التنمية وهدفها الأول.

د - **المشكلات المتعلقة برأس المال:** -

تعاني كثير من المنشآت الصناعية من عجز في رؤوس الأموال النقدية بشكل يعوق نموها وتنميتها خاصة وأن أغلب هذه المنشآت صغيرة أو متوسطة والقليل منها من المنشآت الكبيرة، مما يعرضها بذلك للتعثر أو التوقف لفترة أو الاغلاق نهائياً أو الاقتراض من البنوك وتحملها أعباء مالية باهظة حيث يؤدى العجز في عمليات التمويل إلي عدم توافر السيولة اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات والمواد الخام.

كما يعاني أصحاب المصانع من ارتفاع أسعار الفائدة ورفض الكثير من البنوك والجهات المقرضة جدولة هذه الديون حيث تفضل البنوك التعامل مع عدد محدود من المنشآت الكبيرة الحجم حتى تضمن أموالها، ويؤدى ارتفاع سعر الدولار وعدم ثباته الى العديد من المشاكل الكبيرة نظراً لاعتماد معظمها علي التكنولوجيا الأجنبية المستوردة. ومن المشاكل أيضاً وجود مصادر للتمويل الطويل الأجل لتغطية الاستخدامات الثابتة إذ يلاحظ نقص الحصص النقدية عن المتطلبات الفعلية للمنشآت الصناعية.

كيفية التغلب على المشكلات المتعلقة برأس المال:

١- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب خاصة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات الاقتصادية، لتشجيع رأس المال الخاص الوطني والأجنبي علي تمويل أكبر قدر ممكن من مشروعات التنمية الصناعية بفوائد ميسرة على المستثمرين بالمناطق الصناعية الجديدة.

٢-الحد من التدخل الحكومى بفرض تسعيرتها الجبرية علي المنتجات الضرورية وترك هامش ربح علي المنتجات ليعينها علي أداء مهامها.

٣- العمل على تطبيق مزايا قوانين الانفتاح علي القطاع الخاص الصناعي خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية، كي تستطيع الشركات أن تكون في وضع تنافس أمام شركات الاستثمار الكبيرة.

٤- العمل مع المستثمرين الجادين والابتعاد عن الاقتراض الاضطراري من البنوك التجارية، والعمل على رفع مستوى الآلات والأدوات المستخدمة فى الإنتاج وتيسير الحصول عليها بشروط سهلة وأسعار معقولة.

هـ- **المشكلات المتعلقة بالعمالة: -**

تعد العمالة أحد محاور التنمية الاقتصادية بوجه عام، والصناعية بشكل خاص، وأن أية مشكلات بها سوف تؤدي إلي تعثر التنمية كثيراً [١]، و بالرغم من معدلات النمو السكاني المرتفعة في محافظات جنوب الصعيد إلا أن أغلب هذه العمالة تصنف ضمن العمالة العادية ونصف الماهرة ومن ثم تعاني من نقص في الأيدي العاملة الماهرة ، والمدربة حيث تفتقد إلي المهندسين والحرفيين والمستويات المتوسطة في الإنتاج [٢] ، وقد أدى الافتقار إلي مثل هذه المهارات الفنية، فضلاً عن هجرة الكفاءات والمهارات من العمالة إلي الأسواق الخارجية إلي انخفاض الكفاءة الإنتاجية في العديد من الصناعات المنتشرة في جنوب الصعيد.

١) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد ٤٢، السنة ٣٥، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ١٩.

٢) ديوان عام محافظة قنا، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة ، قنا ٢٠١٨م.

كما تعد مشكلة غياب العاملين نظراً لعدم توافر وسائل المواصلات وعدم استقرار العمالة فيها، ونظرًا لبعد مسكن العامل عن مواقع العمل، لذلك فالمصانع توفر لهم وسائل النقل لتقوم بنقلهم في رحلة الذهاب والعودة من خلال الاتوبيسات أو تقوم بتأجيرها لنقل العمال من المحلات العمرانية من خلال نقاط التجمع، وإذا وصل العامل متأخرًا إلى نقاط التجمع هذه (بسبب زحام المواصلات والمرور) فإنه يتغيب اليوم بأكمله عن المصنع مما يؤثر على الإنتاج .

كيفية التغلب على المشكلات الناجمة عن العمالة:

١- العمل على الاهتمام بالتدريب بأنواعه المختلفة، وتشمل برامج التدريب الفنية والإدارية لكافة مستويات العاملين بالصناعة، ابتداء من العامل محدود المهارة إلي العامل متوسط المهارة إلي العامل الماهر إلي العامل المحترف إلي رجال الإدارة الوسطى والقيادات العليا.

٢- التوسع فى إنشاء العديد من المدارس الفنية الصناعية والمعاهد المتوسطة والعليا، فضلاً عن معاهد وكليات التكنولوجيا، حيث يوجد منها عدد محدود في محافظات جنوب الصعيد.

٣- العمل على ربط مستويات أجور العاملين بالإنتاجية، حتى لا يتساوى العامل المنتج بالعامل الغير منتج فتضيع حقوق العاملين المهرة.

٤- يجب العمل على توفير كافة الضمانات التأمينية والاجتماعية للعاملين بالمصانع حتى يشعر بالأمان، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية والطبية والترفيهية للعاملين.

سادساً: الخاتمة: –

تتناول الخاتمة مجموعة من أهم النتائج والتوصيات عن خريطة الصناعة في محافظات جنوب الصعيد، وذلك على النحو التالى.

أولاً: النتائــج:

- تعتبر الاقاليم الصناعية فى مصر محدودة الانتشار؛ والتركز إذا قورنت بالأقاليم الصناعية فى الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو دول غرب أوروبا، وواقع الحال يؤكد أن مصر لا تتمثل بها أقاليم صناعية بقدر ما هى مناطق أو مواقع أو مدن صناعية تنتشر فى أرجاء البلاد الواسعة متباينة فى كثافتها الصناعية، وعلى طول خط الصعيد بدرجة أقل من نظيرتها فى الدلتا المصرية.
- تنقسم مصر الى (٧) أقاليم اقتصادية وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ ، وتختلف نسبة ما يستحوذ عليه كل إقليم من مناطق الاستثمار الصناعي عن الآخر، وهذه تنقسم الى إقليم القاهرة : ويضم ٣ محافظات (القاهرة، الجيزة، القليوبية)، وإقليم الدلتا: ويضم ٤ محافظات (دمياط، كفر الشيخ، الدقهلية، المنوفية)، وإقليم قناة السويس: ويضم ٥ محافظات (بورسعيد، شمال سيناء، جنوب سيناء، الاسماعيلية، الشرقية، السويس)، إقليم الاسكندرية: ويضم محافظات (البحيرة، الاسكندرية، مطروح)، إقليم شمال الصعيد: ويضم ٣ محافظات وهى (الفيوم، بنى سويف، المنيا)، إقليم وسط الصعيد: ويضم محافظتين فقط وهى(أسيوط، الوادى الجديد)، إقليم جنوب الصعيد (منطقة الدراسة): ويضم ٥ محافظات وهم (البحر الأحمر، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان).
- مرت خريطة المواقع الصناعية فى محافظات جنوب الصعيد بثلاث مراحل زمنية المرحلة الاولى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢م: حيث لم يكن هناك فى مصر كلها حتى عام ١٩٧٩م، سوى ١٩ موقعاً صناعياً تستحوذ العاصمة محافظة القاهرة وحدها على (٩) مواقع صناعية منها، والمرحلة الثانية من (١٩٩٠– ١٩٩٩م): وهى الفترة التى شهدت فيها مصر الاتجاه الى تجربة المدن الصناعية الجديدة حيث صدر العديد من القرارات لإنشاء مدن الجيل الاول الصناعى، وفى المرحلة الثالثة زادت المواقع الصناعية فى

محافظات جنوب الصعيد لتصبح ١٨ موقعاً عام ٢٠٠٠ ثم زادت لتصل الى ٢٠ موقعاً فى نهاية ١٩٩٩م.

- تبين من خلال الدراسة أن اقليم جنوب الصعيد؛ يستحوذ على ٢٦ موقعاً صناعياً، تمثل نسبة ١٧% من إجمالى المواقع الصناعية فى مصر عام ٢٠٢٠م، ويرجع ذلك الى اهتمام الدولة مؤخرا بتنمية الصعيد؛ وتخصيص الأراضي الصناعية به لتوزيع وتنويع الانشطة الصناعية على كافة محافظات مصر للاستفادة من توافر المواد الخام؛ والعمالة؛ والاسواق الاستهلاكية الكبيرة.

تخضع أغلب المواقع الصناعية من حيث التبعية الادارية الى ديوان عام المحافظات حيث تستحوذ على المرتبة الاولى، وبلغ عدد المواقع الصناعية التى تشرف عليها (٩) مواقع صناعية، تأتى وزارة التجارة والصناعة فى المرتبة الثالثة حيث تشرف على ٤ مواقع صناعية.

- يعتبر توزيع التبعية الادارية للمواقع الصناعية على العديد من الجهات المختلفة احد اهم عيوب البيروقراطية الادارية فى مصر حيث تتوزع على جهات مختلفة مما يعقد الوصول الى الاستثمار الصناعى من جهة موحدة بالبلاد، وهو ما تحاول الحكومات المتعاقبة تداركه وتعمل على توحيد جهة ادارية واحدة تتحمل مسئولية ادارة المواقع الصناعية فى مصر.
- تأتى محافظة سوهاج في المرتبة الأولى ويوجد بها (٩) مواقع صناعية، وتعتبر من أقدم محافظات جنوب الصعيد التي قامت بها مواقع صناعية، ويرجع تاريخ أقدم منطقة صناعية وهو منطقة الكوثر الى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٤ لسنة ١٩٩٣، وتتبع ديوان عام المحافظة إدارياً، ويوجد بها ٤ مناطق وهى (منطقة الاحايوه، والمنطقة الصناعية ببيت داوود- غرب جرجا، والمنطقة الصناعية غرب طهطا، والمنطقة الصناعية باخميم).
- تحتل محافظة قنا المرتبة الثانية على مستوى محافظات جنوب الصعيد من حيث المواقع الصناعية، ويوجد بها ٥ مواقع صناعية، وتعتبر منطقة الكلاحين- مركز فقط هي

أقدم المناطق الصناعية بالمحافظة حيث صدر لها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠١٧م)، وتليها ثانى أقدم منطقها صناعية وهى المنطقة الصناعية الحرفية بمدينة قنا الجديدة حيث صدر لها القرار الجمهورى رقم (١٩٧)، لعام ٢٠٠٠م.

- تحتل محافظة أسوان المرتبة الثالثة على مستوى محافظات جنوب الصعيد من حيث المواقع الصناعية، ويوجد بها ٤ مواقع صناعية، اقدمهم من حيث النشأة المنطقة الصناعية بالشلالات طريق وادى العلاقى، وتتبع إداريا ديوان المحافظة.

ثانياً: المقترحات والتوصيات:

خرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والتوصيات، وذلك على النحو التالى:

- العمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وذلك من خلال منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للصناعات الرأسمالية وعلى رأسها الصناعات الهندسية والكهربائية، ومواد البناء لتوافر المواد الخام بمحافظات جنوب الصعيد، والصناعات المعدنية الأساسية، نظراً لارتفاع نسبة القيمة المضافة من هذه الصناعات، وتوفير المزيد من فرص العمل؛ والعملات الصعبة التي تدفعها الدولة للحصول على هذه المنتجات.
- يجب أن تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية؛ وهي الجهة المسئولة عن النشاط الصناعي في مصر بمراجعة قانون حوافز وضمانات الاستثمار وهو القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بحيث تمنح على أساس نوعية الصناعة، وليس على أساس جغرافي كما هو متبع في القانون، والجدير بالذكر أن هذا القانون قد كفل للمستثمرين إعفاءات ضريبية عند نهاية العام المالي الأول من تاريخ بداية النشاط، وذلك على النحو التالي.

١-إعفاء لمدة خمس سنوات للمشروعات المقامة في الوادي القديم

٢- إعفاء لمدة عشر سنوات للمشروعات المقامة في المناطق الصناعية بالمجتمعات الجديدة أو المناطق النائية.

٣- إعفاء لمدة عشرين سنة للمشروعات المقامة في الوادي الجديد (توشكى- شرق العوينات- باريس- شرق الفرافرة) وسيوه بمحافظة مطروح.

٤- إعفاء مدى الحياة للمشروعات المقامة في المناطق الحرة.

- يجب التركيز على أن يكون دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أساساً هو العمل كبيت خبرة قومي يقدم دراسات الجدوى للمستثمرين ويحفز جذب رؤوس الأموال الكبيرة بكل فنون العرض.
- إقرار سعر فائدة منخفض للاستثمارات الصناعية الجديدة وأنشطة التصدير وهو ما يتبع حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومعظم بلدان الشرق الأقصى بل والدول العربية.
- التركيز في التنمية الصناعية بمحافظات جنوب الصعيد على الصناعات ذات الميزة التنافسية في ظل السوق العالمي المفتوح وعلى رأسها الصناعات الكيماوية وصناعة الأسمنت وصناعة الأدوية، والتي تتوافر معظم مقوماتها في محافظات منطقة الدراسة.
- تبنى الاهتمام بالتوسع في الصناعات الرأسمالية الثقيلة دون الصناعات الخفيفة كأن يصدر قانون يعفى بعض أصحاب المصانع التي تعمل في هذا المجال من جميع الرسوم الضريبية، على أن تقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية بإصدار لائحة تضم هذه الصناعات، حتى تستطيع المنتجات المصرية اختراق السوق العربية والأفريقية، وباقى الأسواق العالمية الأخرى.
- إنشاء المزيد من البنوك والجهات المقرضة للنشاط الصناعي مع تقليل معدل الفائدة الصناعية بحيث تتمشى مع الأوضاع العالمية، وإنشاء فروع لهذه البنوك فى جميع المناطق الصناعية الجديدة بمحافظات جنوب الصعيد.
- استكمال كافة المصانع والمنشآت الصناعية؛ والتوسعات التي بدء العمل فيها في المناطق الصناعية بمحافظات جنوب الصعيد، وعدم الخوض في إنشاء مناطق صناعية أخرى إلا بعد اكتمال هذه المنشآت، لأن عدم استكمالها سوف يؤدي إلى مزيد من إهدار الأموال والتي يحتاجها النشاط الصناعي، حتى تقوم الصناعات التحويلية في المحافظة بالدور التي كلفت به وهو استيعاب المزيد من العمالة والحد من البطالة في المحافظة.
- إعادة النظر في أسعار الطاقة وخاصة الكهرباء بالنسبة للمنشآت الصناعية، حيث تمثل أسعار الطاقة نسبة كبيرة من تكلفة المنتج الصناعي.

- ضرورة دراسة إنشاء مؤاني جافة؛ وخاصة في المناطق الصناعية الجديدة في محافظة أسوان، مما يسهم كثيراً في إزالة المعوقات الخاصة بالتخزين والتكديس، والإجراءات الخاصة بأعمال الشحن والتفريغ.
- يجب أن تقوم المصانع الكبيرة في بالتسويق لمنتجاتها في الخارج عن طريق إنشاء معارض دائمة ومكاتب تسويق في بعض الدول الأجنبية لتسويق منتجاتها الصناعية واقتحام هذه الأسواق بدلا من الانغلاق على أنفسها والانفراد بالمستهلك المصري فقط بل يجب فتح أسواق جديدة.
- ضرورة إلزام المنشآت الصناعية بمراعاة البعد البيئي عند بداية نشاطها الصناعي، مع الحرص على عدم الموافقة على إنشاء أي منشأة صناعية إلا بدون الحصول على التصريح المسبق من جهاز شئون البيئة مع ضرورة المراجعة البيئية لكل منشأة كل فترة لا تتجاوز ٦ شهور على الأقل.

المراجع

أولاً: المراجع العربى:

١) إبراهيم شريف وأخرون (١٩٨١م)، جغرافية الصناعة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد ،العراق.

٢) أحمد عيد (١٩٩٦م)، معايرة الفقد في الطاقة كأداة في ترشيد التكاليف في قطاع الكهرباء، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد السابع.

٣) أحمد محمد عجوة (١٩٨٩م)؛ الصناعات التحويلية فى مصر بعد عام ١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

٤) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، التقديرات السكانية ، القاهرة، فبراير، ٢٠١٥.

٥) حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٣م)، جغرافية الصناعة في مدينة السادات، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد ٤٢، السنة ٣٥، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.

٦) حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٧م)، الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد الخامس عشر.

٧) حسين كفافي (١٩٨٥م) رؤية عصرية للمدن الصناعية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٨) ديوان عام محافظة بنى سويف، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة ، بنى سويف ٢٠١٦.

٩) سلطان فولى(٢٠٠٨) جغرافية الصناعة، دار المؤيد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.

١٠) علي وهب(١٩٦٦)، الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

١١) عمر السكندرى وسليم حسن (١٩٩٦م)، تاريخ مصر من الفتح العثمانى الى قبيل الوقت الحاضر، صفحات من تاريخ مصر، مكتبة مدبولى، ص ٢١٨.

١٢) عمر محمد الصادق (٢٠٠٣)، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون.
١٣) محمد إبراهيم رمضان(١٩٨٩م)، مدينة العاشر من رمضان (دراسة في جغرافية الصناعة)، رسالة دكتوره غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
١٤) محمد العتر(١٩٧٧م)، الصناعة فى مصر، الحاضر والمستقبل، مؤسسة روزاليوسف، القاهرة.
١٥) محمد خليفة سلام (٢٠١٦م)، مدينة برج العرب الجديدة دراسة فى جغرافية الصناعة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الآداب، جامعة بنها.
١٦) محمد زكى السديمى (١٩٩١م)، محافظة الاسماعيلية دراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة طنطا، طنطا.
١٧) محمد محمود الديب (١٩٩١م)، السياسة الحكومية والتوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في مصر، المحاضرات العامة للموسمين الثقافيين ١٩٨٨/١٩٨٩-١٩٨٩/١٩٩٠، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
١٨) محمد محمود الديب، (١٩٧٨م)، الاقليم الصناعى(مغزى وقياس وتحديد) دراسة تطبيقية على مصر، حوليات كلية الادآب، جامعة عين شمس، المجلد الخامس عشر، مطبعة جامعة عين شمس.
١٩) محمود سيف (١٩٩٠م)، دراسة تحليلية فى الجغرافيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
٢٠) مركز التنمية الصناعية للدول العربية (١٩٧١م)، المنشأة الصناعية والعوامل المؤثرة فيها.
٢١) مركز تكنولوجيا المعلومات (٢٠٢١م)، قاعدة بيانات السجل الصناعى، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، القاهرة، مصر.

٢٢) ناهد عبدالعال محمد عيسوي(١٩٩١)، جغرافية الصناعة في مركز طنطا، رسالة ماجستير غير منشورة– كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٩١.

٢٣) هاني عبده قتاية، أسباب ومعوقات الصناعة العربية وعوامل الضعف المؤثرة بها، بحث مقدم إلي المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر، تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية"، كلية التجارة جامعة المنصورة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية، القاهرة من ٢٢– ٢٤ أبريل ٢٠٠٣.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

24)Dennison, S. The location of industry and the depressed areas, London 1993.

25)Lall, s.v., et al., Diversity Matters, the Economic Geography of Industry Location in India, policy Research, working paper, No. 3072, Developing Research Group In frastructure and Environment, the world Bank, Washington, June 2003.

26)Sander's, R., Industrial Geography, university of Texas Austin 2002.